

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

سياسة الاحتلال الإسرائيلي في حظر وإغلاق المؤسسات العاملة للقدس

خلفياتها وتداعياتها

التقرير المعلوماتي 9

إعداد
علي إبراهيم

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إصدار
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

آب/ اغسطس 2016



سياسة الاحتلال الإسرائيلي في حظر وإغلاق المؤسسات العاملة للقدس خلفياتها وتداعياتها

التقرير المعلوماتي 9

إعداد
علي إبراهيم

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

آب/اغسطس 2016

الطبعة الأولى

2016 م – 1437 هـ

بيروت – لبنان

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

المحتويات

بين يدي الدراسة

سعى الاحتلال منذ اللحظة الأولى لوصول أوائل مهاجريه إلى فلسطين، إلى إفراغها من سكانها الأصيلين أصحاب الحق والأرض، وقد قاوم الفلسطينيون الاحتلال بكل ما يمتلكون من أدواتٍ فاعلة ومؤثرة. وأثمرت هذه الفاعلية التي تمتع بها المجتمع الفلسطيني، عددًا من الأطر والجمعيات الأهلية التي عملت على سد الحاجات المختلفة لهذا المجتمع، منذ الحكم العثماني ومرورًا بالاحتلالين البريطاني والصهيوني.

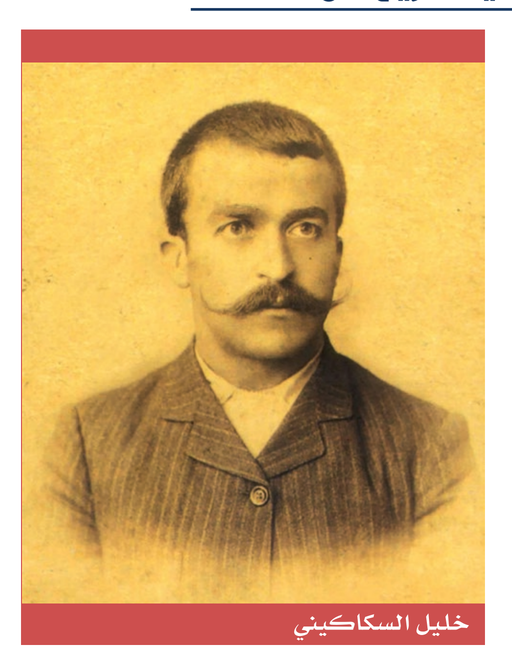
ولأن القدس هي عنوان الصراع مع الاحتلال، لما تتمتع به من المكانة الدينية والثقافية والتاريخية، احتضنت المدينة ثروةً من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، شكلت أحد أوجه المدينة العربية والإسلامية، وكونها النموذج المصغر لفلسطين فقد ضمت القدس تنوعًا كبيرًا بفعل الحاجة المجتمعية للمدينة. ومنذ احتلال الشطر الشرقي للقدس عام 1967، ومضي الاحتلال بمشاريع التهويد والطرد والاستيطان، استطاع المجتمع المقدسي الحفاظ على وجوده عبر مساهمة مؤسساته الأهلية الخاصة. التي عملت على التخفيف من وطأة الهيمنة الاقتصادية والتركيبة الخدمية الإسرائيلية، واستطاعت – أي المؤسسات والجمعيات – أن تجعله قادرًا على الصمود وإن بصعوبة في مواجهة النقص الكبير في الخدمات، والتي لا تقدمها سلطات الاحتلال إلا بمقابل تنازلاتٍ كبيرة يصل المقدسي في نهايتها ليصبح أسيرًا لسلطة الاحتلال، محاصرًا بعدد كبير من السياسات تثقله الضرائب والالتزامات المادية التي تصب في خزينة الاحتلال وتحويله من مشروع صمود ومواجهة، إلى إنسانٍ استطاع الاحتلال «تكبيله» وجعله منضبطًا – مجبرًا أو مختارًا- بكل ما يفرضه عليه ويريده بصفته الجهة القائمة بالقوّة، وتصبح هذه التقديمات أدواتٍ يثبت المقدسي من خلالها وجوده في المدينة وإن لم يستطع فالطرد خارجها هو مصيره المحتوم.

أمام هذا الواقع والمسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسات الأهلية في المناطق المحتلة، في أراضي الـ 48 أو القدس أو حتى في الضفة الغربية، وتنوع أشكالها والأدوار التي تقوم فيها من تقديم للخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات الإغاثية، ومع تقييد السلطة الفلسطينية في القدس بعد اتفاق أوسلو عام 1993 تنامى دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية لتصبح البديل الوحيد للمواطن الفلسطيني الذي يمكن أن يلجأ إليه لسد بعض حاجات بقائه وصموده في مدينته.

هنا نجد إجابة أولية نفهم من خلالها نهج الاحتلال تجاه هذه المؤسسات والجمعيات، واتخاذه نسقًا قاسيًا من الحصار والتضييق بحقها والإغلاق التعسفي، وامتدت خارطة الملاحقة الإسرائيلية لمجمل المناطق التي يحتلها ويستطيع التأثير فيها، كما وضع عددًا من المؤسسات الفاعلة خارج فلسطين على لائحة الإرهاب، لتصبح عرضةً للملاحقة فلا تستطيع إتمام أدوارها في الدعم والمؤازرة، كما يحول الحظر دون التواصل مع الداخل الفلسطيني المحتل.

وفي هذه الدراسة سنورد لائحة بالمؤسسات التي تعرضت للإغلاق على يد الاحتلال، مع تقسيمها على نحو المناطق التي تنتمي إليها إن كانت في القدس أو الضفة أو الأراضي المحتلة عام 1948 أو الخارج، كما سنورد أسباب الإغلاق وأهداف الاحتلال الكامنة خلفه، وأثر سياسات الاحتلال في المجتمع الفلسطيني، مع ختام الدراسة بتوصيات للجهات الفاعلة والمؤثرة.

الجمعيات الأهلية الفلسطينية تاريخ من العطاء


خليل السكاكيني

تمتد جذور الجمعيات الأهلية في فلسطين لمرحلة الحكم العثماني، فبعد إصدار الدستور العثماني الجديد[1] في عام 1876، بدأت تتشكل في فلسطين العديد من الجمعيات الأهلية، تنوعت مساحات عملها بفعل الحاجات في تلك المرحلة، فأنشئت الجمعيات السياسية والخيرية والأدبية، ومن أقدم هذه المجمعيات "جمعية الآداب الزاهرة" في القدس التي تأسست في 1898، وكان من أبرز أعضائها خليل السكاكيني أحد رواد التربية والتعليم والأدب في فلسطين[2]. كما عرفت فلسطين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، نشاط "الجمعية الألمانية الفلسطينية" التي عنيت بنشر المباحث المطبوعة ذات العلاقة بمختلف الشؤون الفلسطينية، كما تأسست في مدينة يافا عام 1908 "جمعية ترقي الآداب الوطنية"، وكان من أهدافها تربية الشبيبة وتهذيبها، وكانت تصدر نشرة

1 أو ما عرف بالمشروطية الأولى التي أعلن عنها السلطان عبد الحميد الثاني بعد توليه عرش السلطنة العثمانية في 23 كانون أول/ديسمبر 1876، وهو الدرستور الأول المكتوب في الدولة انظر:
- علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 1، 2001، ص 401 وما بعدها.
- أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتوك: الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غريبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، 2008، ص 430/429.
2 أوس داود يعقوب، خليل السكاكيني – مقال، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 2012/1/26
http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=2761

تتضمن خلاصة أعمالها السنوية[1]. ساهمت الجمعيات الأدبية في هذه المرحلة المبكرة بإنشاء نهضة ثقافية في فلسطين، ولم تقتصر على العمل الثقافي الفكري والأدبي فقط، بل حملت بذور العمل السياسي، الذي ساهم في مواجهة الاحتلال البريطاني والهجرة اليهودية في ما بعد، وقد برز من هذه الجمعيات أدباء ومفكرون كبار على الصعيدين الفلسطيني والعربي، على غرار خليل السكاكيني وإسعاف النشاشيبي وجميل الخالدي وإسحق موسى الحسيني.

استطاعت الجمعيات الفلسطينية أن تبني حالةً من النهوض الفكري والأدبي والسياسي في فلسطين، وضمت في كنفها عددًا من المفكرين والكتاب والمثقفين.

ومع الاحتلال البريطاني وتصاعد نشاط الحركة الصهيونية، ساهمت هذه الجمعيات بتشكيل الإطار السياسي الأول "المؤتمر العربي الفلسطيني"، وبالثورات التي اندلعت في وجه الاحتلال البريطاني.

عملية نشر الوعي بمضمونها الثقافي والفكري التي بدأت مع الجمعيات الأدبية، ساهمت لاحقًا بتطور أهداف الجمعيات الأهلية، وبداية ظهور الجمعيات الأهلية ذات الأهداف السياسية وذلك منذ عام 1918، وهي الفترة التي بدأ فيها نشاط الحركة الصهيونية عقب وصول حاييم وايزمن إلى فلسطين[2]، وظهرت على الساحة الجمعيات الإسلامية – المسيحية، التي عقدت مؤتمرها العام تحت اسم «المؤتمر العربي الفلسطيني الأول[3]

1 الجمعيات الأدبية، الموسوعة الفلسطينية:
http://goo.gl/ltGVg3

2 هي المرة الثانية التي سافر فيها وايزمن إلى فلسطين عام 1918، ضمن وفد صهيوني أرسلته الحكومة البريطانية إلى هناك لدراسة الأوضاع على أرض الواقع في ضوء تصريح بلفور، وفي تلك الزيارة وضع حجر الأساس للجامعة العبرية التي افتتحت بعد ذلك بسبع سنوات عام 1925.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/58bb2dc8411-6334-b-81f14960-ea6746d7

3 هي الدورة الأولى من المؤتمر التمثلي عقد باسم عرب فلسطين لسبع دورات بين عامي 1919 و1928، أقيمت هذه الدورة في القدس ما بين 1/27 و 2/9 من عام 1919، وقد هدف المؤتمر إلى توحيد الجمعيات في جمعية واحدة لوضع برنامج عمل وتقديم الأهداف الوطنية ليتم تقديمها إلى مؤتمر الصلح في باريس، وانتخبوا عارف بكر الدجاني رئيسًا للمؤتمر. الموسوعة الفلسطينية:
http://goo.gl/sxtx0P



تظاهرة ضد الهجرة اليهودية في مدينة يافا

«في 1919/1/27 وأذاع المؤتمر وثيقة دعيت «الميثاق الوطني الفلسطيني[1]»، كما شاركت هذه الجمعيات في تسيير المظاهرات المناهضة للاحتلال البريطاني، لا سيما المظاهرات في القدس وعموم المدن الفلسطينية في 1920/4/4، والتي مهدت لإطلاق ثورة عام 1920.

ساهمت نكبة 1948 بالقضاء على هذه الجمعيات أو الحدّ من فاعليتها بشكل كبير، نتيجةً لتصدُّع المجتمع الفلسطيني الذي عانى من التهجير القسري داخل وخارج فلسطين، ومع ذلك ظهر عددٌ من الجمعيات بعد النكبة مثل «رابطة المناضل الجريح» و«دار الفتاة اللاجئة» و«دار الطفل العربي» و«جمعية الدراسات العربية»[2]، وقد عنيت

1 هو ميثاقٌ قومي تضمّن رفض وعد بلفور والهجرة الصهيونية والانتداب البريطاني وطالب بالاستقلال التام ضمن الوحدة العربية، وأرسل المؤتمر وفدًا إلى مؤتمر باريس وآخر إلى دمشق. الموسوعة الفلسطينية: http://goo.gl/XwQWPK

2 محطات من تاريخ الجمعيات الأهلية – مقال، السفير الفلسطيني، كانون ثانٍ/ يناير 2011. http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ChannelID=8&ArticleID=1779&ref=Edition



إخراج الفلسطينيين من ديارهم عام 1948

هذه الجمعيات بعلاج المصابين والمشوهين وتأهيل الفتيات المشردات وتقديم المعونات الغذائية العاجلة للاّجئين، وتوعية الشعب الفلسطيني وإبراز جرائم الاحتلال، إضافةً إلى المهام التقليدية والمتصلة بالظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني.



لم تكن النكبة الضربة الأولى والوحيدة للجمعيات الأهلية، بل كان احتلال القدس بالكامل عام 1967 ضربة جديدة للمجتمع الفلسطيني، ولكن ردة فعل هذه المؤسسات كانت مختلفة، واستطاعت إطلاق الحالة النضالية في وجه الاحتلال بشكل سريع جدًا، فشاركت فيها عبر البيانات والمظاهرات والإضرابات والعصيان المدني. وعلى رأس هذه المؤسسات المقدسية: أمانة القدس، والغرفة التجارية، وشركة كهرباء القدس، ومستشفى المقاصد، والمدارس بطلابها ومعلميها، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات المهنية الوطنية، والهيئة الإسلامية العليا التي قامت في 24 تموز/ يوليو 1967. هذه المواجهة المباشرة مع الاحتلال، استطاع من خلالها المجتمع أن يحافظ على المؤسسات العربية في القدس اجتماعيةً كانت أو اقتصادية وثقافية، وأهم هذه المكتسبات الحفاظ على مناهج التدريس العربية، والإبقاء على مستشفى المقاصد وشركة كهرباء محافظة القدس، ومتابعة الهيئة الإسلامية العليا عملها في النضال الوطني ومواجهة الاحتلال[1].

1 عصام نصار (محرر)، القدس تاريخ المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط 1، 2010، ص 411-412.

أدوار المؤسسات الفلسطينية

حشد الجماهير لدعم قضايا القدس والمسجد الأقصى

مواجهة مشاريع الاحتلال التهويدية في القدس

رصد الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية

المحافظة على الطابع الديني للمناطق المحتلة

دعم الرباط والمرابطين في المسجد الأقصى

تأسيس المستشفيات والمستوصفات الخيرية

مواكبة الأحداث في القدس والأقصى ونشرها للعالم

بدائل آمنة لتعليم الناشئة

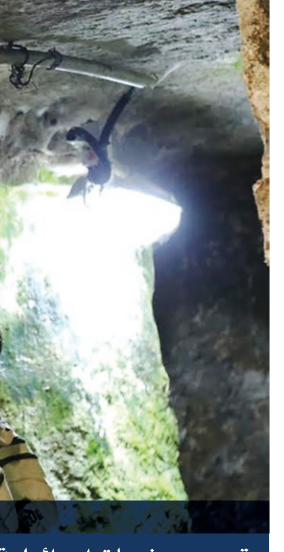
– افتتاح رياض الأطفال والمدارس.
– تقديم خدمات في مجالات التعليم والتغذية الصحية.
– توفير المِنح الدّراسيَّة وكفالة الطلاب المحتاجين.

- مساندة عوائل وأطفال الأسرى.
- المساهمة في دعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسرى.
- إعادة دمج وتفعيل الأسرى المحررين في المجتمع.



أدوار المؤسسات الفلسطينية

جاء قرار الاحتلال حظر الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني في 2015/11/17، وإغلاق 20 مؤسسة تابعة لها، ليشكل فصلًا جديدًا من استهداف الاحتلال للبنية المجتمعية الفلسطينية، فإضافة إلى هذا التصويب المتعمد على مكون أساسي من الشعب الفلسطيني، فإن الاحتلال يهدف إلى الحدّ من المساحة التي تستطيع هذه المؤسسات العمل فيها، وتعطيل أدوارها المتنوعة بتنوع الأغراض التي أنشئت لأجلها، فمن التقديمات الاجتماعية والخيرية والاهتمام بالمقدسات وصولًا للدفاع عن الأسرى في السجون الإسرائيلية وغيرها، تشكل هذه المؤسسات مروحة واسعة من الأعمال التي استطاعت تثبيت حالة الصمود الفلسطيني داخل القدس وخارجها، ودفع الاهتمام الجماهيري بقضايا المقدسات وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك. تنوع الأدوار الكبير هو نتيجة حتمية للحاجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، والمحروم من أبسط حقوقه ومقومات عيشه، وفي ما يأتي عرضٌ لأبرز أدوار هذه المؤسسات:

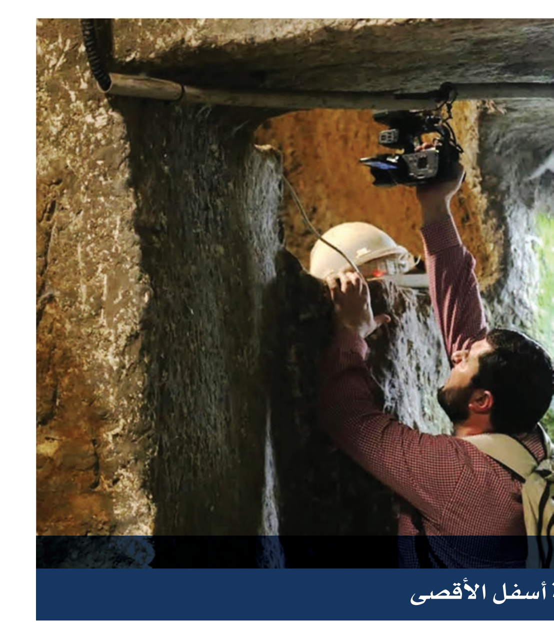

تصوير حفريات إسرائيلية

يشكل استهداف المؤسسات الأهلية الفلسطينية استهدافًا للبنية المجتمعية، وتصويبًا واضحًا على شريحة واسعة تستفيد من خدمات هذه المؤسسات.

أضافةً لدورها الكبير في حماية المقدسات وكشف جرائم الاحتلال وتبيت الفلسطيني داخل القدس وخارجها، جعل من أدوار المؤسسات الفلسطينية عائقًا واضحًا أمام الاحتلال لينفذ سياسات التهويد التي يرمي لها.

1 فضح ممارسات الاحتلال لا يقف عند المقدسات أو في حالات الغليان الشعبي في القدس وفلسطين، حيث تقوم بعض هذه المؤسسات برصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في القدس والمناطق الفلسطينية، التي تشمل الحرمان من المسكن والحياة وضعف البنى التحتية إضافةً لسياسات الاحتلال لإحداث التغيير الديموغرافي لمصلحته، واتباع وسائل تحرم السكان من حقهم في العيش عبر هدم المنازل وطرد السكان من مناطقهم وقراهم لمصلحة دعم الاستيطان، وعلى رأس هذه المؤسسات المعنية بذلك جمعية الدراسات العربية ومركز أبحاث الأراضي في الجمعية.

2 استطاعت المؤسسات الأهلية إزعاج الاحتلال بل إنهاكه في أكثر من صعيد، وساهمت في فضح الانتهاكات المتكررة التي يمارسها الاحتلال بحق المقدسات، فقد استطاعت الكشف عن العديد من الحفريات الإسرائيلية التهويدية أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه. هذه المتابعات الإعلامية ورصد الوقائع بدقة ونقلها للرأي العام المحلي والعالمي، قام بها عدد من المؤسسات الفلسطينية كمؤسسة الأقصى للوقف والتراث ومؤسسة عمارة الأقصى ومركز شؤون القدس والأقصى «كيوبرس»، في مواكبة



... أسفل الأقصى

للأحداث الدائرة في المسجد الأقصى من الاقتحامات ومحاولات التدنيس، كما عملت على نقل حيثيات الهبات الشعبية وعلى رأسها انتفاضة القدس مستفيدةً من تطور وسائل التواصل الاجتماعي، لفضح الأفعال الإجرامية للمحتل الإسرائيلي مما دفع نحو مزيد من ثقافة المواجهة والتصدي.

3. العمل على الحشد الشعبي والجماهيري لقضايا القدس والمسجد الأقصى، خصوصًا في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، فاستطاعت مروحة المؤسسات العاملة للقدس حشد فلسطينيي الداخل خلف هذه القضية الأساسية، كما رفعت حدود الدعم المادي والمعنوي لهذه القضايا، ولا يمكن إغفال الدور الكبير المساهم في الرباط في المسجد الأقصى عبر شد الرحال الذي استطاع تغذية المسجد الأقصى بالمصلين والمرابطين في الفترات



فعالية "الأقصى في خطر" السنوية في الأراضي المحتلة عام 1948

الصباحية خاصةً، واستغلّ فلسطينيو الداخل وضعهم القانوني كحَمَلة هوية إسرائيلية ليبنوا جسورًا للتواصل والدعم مع القدس والأقصى كون هذا الوضع يجعل وصولهم إلى القدس والأقصى أسهل من غيرهم من الفلسطينيين[1]. فقامت السلطات الإسرائيلية بالعمل على إغلاق هذه المؤسسات على مدار السنوات الماضية، ومن أهم المؤسسات الأهلية التي أغلقها الاحتلال وقامت بجهود مميزة لنصرة القدس والمسجد الأقصى: «مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، ومؤسسة الأقصى للوقف والتراث، ومؤسسة مسلمات من أجل الأقصى، ومؤسسة عمارة الأقصى، ومؤسسة القدس للتنمية، ومؤسسة البيارق»[2]. هذا الدور المؤثر والفاعل في رفع الوعي بقضايا القدس والمقدسات، شكل رافعة مهمة لدعم الأقصى من حيث قدرة فلسطينيي الـ 48 الأكبر على إعماره والعمل ضمن المساحة المتاحة لهم.

4

هذا الحشد المادي والمعنوي للقضايا الملحة في فلسطين، دفع بشكل أو بآخر للحد من التهويد الديني أو تأخيره، فوقوف المرابطين والمرابطات في وجه مشاريع تقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا، أغاظ سلطات الاحتلال التي أصدرت قرارها في 2015/9/8 عبر وزير الجيش حينذاك موشيه يعلون باعتبار ما أسماه «تنظيمي المرابطين والمرابطات» مجموعة خارجة عن القانون، وقد ساهمت المؤسسات الأهلية في دعم الرباط عبر دعم حلقات العلم وتعليم القرآن الكريم في المسجد الأقصى، وإطلاق مشاريع عدة على رأسها «قوافل البيارق» و«مصاطب العلم».

1 مؤسسة القدس الدولية، ورقة معلومات "استهداف المؤسسات الفلسطينية الداعمة للقدس: سياسة إسرائيلية للاستفراد بالقدس والمقدسيين والمقدسات"، بيروت، قسم الأبحاث والمعلومات 2015/11/19.
2 رائد صلاح، مقال: هل يُنكر أحد هذه البصمات للحركة الإسلامية؟ بصمتها في نصرة القدس والمسجد الأقصى، موقع فلسطينيو 48، 2016/1/1
http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1205706#.V2JmgLsrLcc

5 **المحافظة على الطابع الديني للمناطق المحتلة وعلى رأسها القدس، من خلال التوعية الدينية والمناشط، والاهتمام بالمقدسات والمحافظة عليها والبحث عن مساجد القرى المهجرة بعد الاحتلال، والعمل على ترميمها وإعادة فتحها للصلاة أو على الأقل جعلها متاحف للمحافظة على قدسية**



ترميم مسجد ظاهر العمر التاريخي في مدينة عكا

المكان بعد تحويل الاحتلال لعددٍ منها إلى كنسٍ[1]، كما استطاع عددٌ من المؤسسات الأهلية بالتعاون مع المد الشعبي في القدس أو الأراضي المحتلة عام 1948 ترميم وإعمار عدد من أبنية ومصليات وساحات المسجد الأقصى، حيث نجحت في ترميم المُصلى المرواني والأقصى القديم وفتح بوابات المُصلى المرواني العملاقة وبناء حمامات ومتوضآت عند باب الأسباط وباب حطة وباب المجلس وباب فيصل، كما قامت بتزويدها بأعمدة كهربائية ومدرجات توصل إليها بسهولة[2].

1 ميرفت عوف، مقابلة صحيفة مع الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية، مجلة الفرقان الكويتية، http://www.al-forqan.net/articles/1715.html . 2012/1/2

2رائد صلاح، مقال: هل يُنكر أحد هذه البصمات للحركة الإسلامية.

6 الحفاظ على الأرض وتطويرها وإثبات ملكيتها، وهي من الأهداف المهمة التي غابت عن القدس بعد إغلاق «مركز أبحاث الأراضي» في جمعية الدراسات العربية، حيث عمل المركز على حماية حق الإنسان الفلسطيني في البناء والسكن وتملك الأرض، كحقوق أساسية للإنسان مطلقًا، كما تعمل على حماية المزارع الفلسطيني وتطوير خبراته الزراعية، كونه عنصرًا مهمًا في المجتمع الفلسطيني، ومن جهة تمسك المزارع بأرضه كمصدر رزق وحياة وعدم تسريبها للسلطات الإسرائيلية أو المستوطنين.

7 دعم العمل النقابي الفلسطيني وتنظيمه في أطر جامعة لمختلف الجمعيات والبيئات، خصوصًا في المناطق الواقعة تحت الاحتلال بحيث أصبحت تشكل هذه الأطر النقابية مجالًا للعمل والتحرك في وجه الاحتلال بالإضرابات العامة وغيرها في بعض مفاصل الصراع.

8 مع تطور الصراع مع الاحتلال تطور البعد الإغاثي والتقديمات العينية المختلفة، التي تشمل الإيواء والطعام والإغاثة العاجلة، كما تشمل جوانب الاستشفاء والطبابة والمساعدات الصحية للأطفال وكبار السن، وقد أشرفت الجمعيات الخيرية على هذه الجهود وأسست عددًا من المستشفيات والمستوصفات الخيرية التي قدمت خدماتها للمحتاجين، وهي جوانب حرم الاحتلال منها سكان المناطق المحتلة على وجه الخصوص، أو لم تتطور في المناطق الأخرى إلا بعد سنوات طويلة.

9

الاهتمام بشؤون الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتي تشمل رعاية شؤون الأسرى داخل السجون والمعتقلات ومراكز التوقيف والتحقيق، ومتابعة قضايا الأسرى والأسيرات من الجوانب القانونية والقضائية، والعمل على نشر قضايا الأسرى أمام الرأي العام وتسليط الضوء على الانتهاكات الكبيرة التي تمارس بحقهم، ومساندة عوائل الأسرى وأطفالهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وتقديم العون المادي لهم.[1] كما تعمل هذه المؤسسات على مساندة الأسرى المحررين لإعادة انخراطهم في المجتمع الفلسطيني وإيجاد فرص عمل مناسبة لهم.



إشعال شعلة الحرية للأسرى للعام 2016 في القدس

10

ومن الحاجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال إيجاد بدائل آمنة لتعليم الناشئة، فقد أولت المؤسسات الأهلية عنايةً بالتعليم، وتم افتتاح العديد من رياض الأطفال والمدارس بإشراف هذه الجمعيات التي قدمت خدماتها في مجال التعليم والتغذية الصحية أو الألعاب اللامنهجية

1 عبلة محمود أبو علبة، المنظمات الأهلية الفلسطينية، المكتب الدولي للجمعيات الخيرية والإنسانية.

أو عبر كفالة الطُّلاب المحتاجين، إضافةً لتوفير المِنح الدّراسيَّة وتدريب المدرسين والإداريين. ويتعدى اهتمام هذه الجمعيات جانب التعليم، حيث تتسع مروحة الاهتمام لإيجاد محاضن بديلة للأطفال والشباب تضمن استيعاب الناشئة، عبر تنظيم الأنشطة الرياضية والمخيمات الصيفية، إضافةً للنشرات والجهود التوعوية لمواجهة المشاكل التي تطال الشباب خاصةً، وأهمها المخدرات والتسرب المدرسي.

11

مع اجتثاث الاحتلال لأي حالة تمثل المجتمع الفلسطيني، استطاعت الجمعيات الأهلية أن تحافظ على الوجود السياسي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، كما شكلت هذه الجمعيات الحلقة الأولى لحالة التصدي والمواجهة والإطار التنظيمي الموجود بشكل علني لتنظيم أي فعالية في وجه الاحتلال، ومع أن هذا الدور قد تضاءل بشكل كبيرٍ في القدس بفعل سياسات الإغلاق المتتالية أو ضعف الإمكانيات، ولكنه ما زال موجودًا في المناطق المحتلة عام 1948.

12

شهد المجتمع الفلسطيني إغراق الاحتلال له بالآفات الاجتماعية لا سيما المخدرات[1]، وتحاول الجمعيات الأهلية مواجهة انتشارها خاصة بين الشباب وصغار السن، فتنشط الجمعيات بنشر برامج التوعية بمخاطر المخدرات، إضافةً لإنشاء مراكز العلاج لتستوعب أعداد المدمنين الكبيرة.

1 وديع عواودة، آفة المخدرات تستفحل في القدس، الجزيرة نت 2009/12/6
http://goo.gl/l7S579

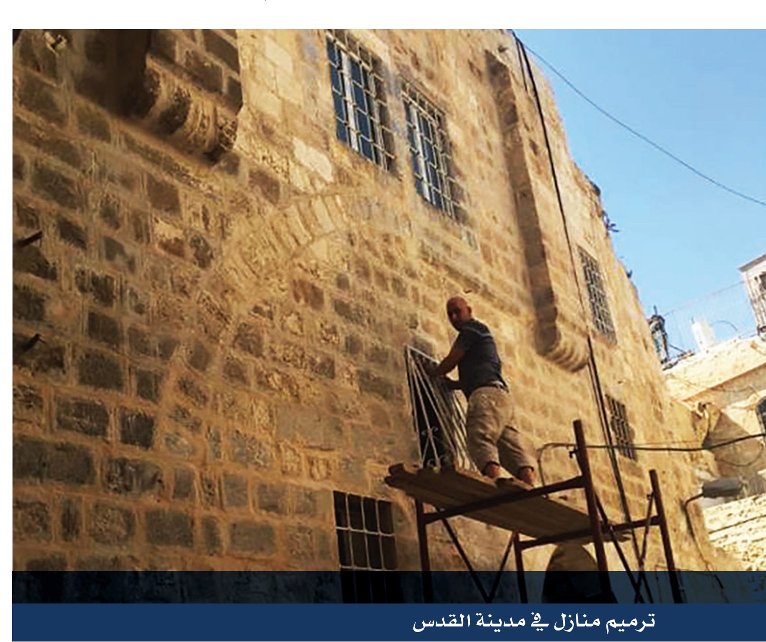
13 يضاف إلى ما سبق عددٌ من المهام التي تغطي جوانب أخرى من حاجات المجتمع الفلسطيني وهي:



ندوة عن اعتقالات الأطفال في القدس

- العناية بالشؤون الثقافية، وتعزيز ارتباط الفلسطيني بأرضه وعروبته.
- رعاية الأيتام وأسر الشهداء وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.
- دعم الصناعات المحلية، وإيجاد أرضية اقتصادية لا تتعلق بالاحتلال عبر تشجيع الاستثمار المحلي.
- رعاية الأمومة عبر تقديم برامج الرعاية الصحية والتثقيفية للنساء قبل وبعد الولادة، إضافةً لتقديم خدمات طبية للأطفال حديثي الولادة.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، عبر تأمين مستلزمات خاصة بهم، وتنظيم برامج التأهيل المهني والمعرفي.
- الاهتمام بالطبيعة والبيئة.

- تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، عبر تأمين فرص عمل لليد العاملة الفلسطينية، في مخيمات اللجوء داخل الأراضي الفلسطينية.
- المحافظة على التراث الفسطيني وما يتصل به من عادات وتقاليد وإرث شعبي وثقافي.
- تأهيل الكوادر في المجتمع الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، ما في ذلك صناعة الرموز في إطار المواجهة.
- العمل على تعزيز الحياة الثقافية، وما يتصل بذلك من الحفاظ على اللغة العربية وآدابها وإصدار الأبحاث المتعلقة بالشأن الفلسطيني الاجتماعي أو السياسي والأمني.
- إعمار وبناء وترميم المنازل، ومد أنابيب مياه الشرب والصرف الصحيّ، وتجهيز المنازل بمصادر الطاقة البديلة وتسخين المياه على الطاقة الشمسية.



ترميم منازل في مدينة القدس

- تسييج مقابر ومدارس ورياض الأطفال.
- تقديم المساعدات العينية لطلاب المدارس، من حقائب مدرسية وقرطاسية وكتب.
- شق الطرق وإقامة الجسور الأسمنتية، في القرى والبلدات التي لا تعترف بها سلطات الاحتلال.
- بناء المساجد وخصوصًا في منطقة النقب المحتلة.

انتهاكات الاحتلال للمؤسسات الفلسطينية قبل الإغلاق النهائي



انتهاكات تتعرض لها المؤسسات الفلسطينية قبل الإغلاق النهائي

لا يمثل الإغلاق النهائي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية سوى قمة الممارسات الإسرائيلية بحقها، حيث يسبق الإغلاق اعتداءات متتالية ومحاولات متكررة لعرقلة عملها والتدخل فيها، وتأتي هذه الممارسات في إطار حصار الاحتلال للفلسطيني، وليجفف أحد روافد الدعم والمؤازرة للمجتمع المستنزف، مما ينعكس سلبًا على هذا المجتمع وتفاقم حاجاته الوجودية والإنسانية، وفي ما يأتي رصدٌ لأبرز الانتهاكات التي تتعرض لها المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

تتعرض المؤسسات الفلسطينية لاعتداءات كثيرة، ومحاولات ممتالية من قبل الاحتلال لعرقلة عملها والتدخل في مسيرتها.

فمنذ احتلال فلسطين، بدأ المحتل بطمس كل ما يمت للإنسان الفلسطيني بصلة، فصادر ذاكرته المكتوبة من كتب ووثائق، ثم أمعن في حصار المتنفس الأول للمجتمع في محاولة لضرب إحدى وسائل الصمود.

فعانت المؤسسات من المداهمة والرقابة المالية واعتقال كوادرها والإغلاق لأوقات محددة، وغيرها من الانتهاكات والاعتداءات.

حاول الاحتلال أن يضع يديه على كل ما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني، فمع نكبة عام 1948 سرقت المنظمات اليهودية المسلحة عشرات الآلاف من الوثائق، كما استولت على أكثر من ثلاثين ألف كتاب من المنازل ومكتبات المؤسسات الفلسطينية في الشطر الغربي من القدس[1]، ولم تقف اعتداءات الاحتلال تلك عند العبث

1 مقال: أطروحة دكتوراة: إسرائيل سرقت عشرات آلاف الكتب الفلسطينية لمكتبتها "الوطنية"، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2012/3/7
https://paltoday.ps/ar/post/154466
مصطفى مصطفى، الصهاينة يسرقون حتى الكتب، صحيفة الأخبار اللبنانية، 19 كانون ثان 2013
http://al-akhbar.com/node/175800

في أرشيف المحكمة الشرعية في القدس، أو سرقة مكتبة وأرشيف مركز الأبحاث في بيروت عام 1982، بل تأتي مع حصار الإنسان الفلسطيني، فيحاول الاحتلال مصادرة ذاكرته وسجلاته المحكية، كما تصور لنا مدى الاستهداف الذي أرادته سلطات الاحتلال لأي حالة ثقافية أو علمية أو بحثية ممكنة. ويضاف إلى ذلك مع اشتداد حملات التهويد والأسرلة، مصادرة منازل الفلسطينيين أو هدمها بحجج عدم الترخيص، والسيطرة على عقارات الفلسطينيين لتشكيل حزم وكتل استيطانية في المناطق العربية، مع الهجمة المتنامية على المقدسات الإسلامية والمسيحية وأهمها المسجد الأقصى المبارك.

1 يدهم جنود الاحتلال المؤسسات الأهلية بشكل متكرر، وإضافةً لاقتحام هذه المقرات، يتم التعامل بعنف مع الموظفين والموجودين، كما يتم مصادرة الوثائق العائدة للمؤسسة من لوائح وأسماء وأوراق مالية، كما تتم مصادرة



مصادرة موجودات من إحدى المؤسسات المغلقة

الأجهزة الإلكترونية[1] والحواسيب المحمولة، ولا يتم إعادتها حيث يمتنع جهاز المخابرات الإسرائيلي عن إعادة المواد والمحتويات التي استولى عليها أثناء المداهمات، فهو يحتجزها بحجة التدقيق فيها وتفتيشها، إلاّ أنها تبقى نظريًا غير مصادرة لعدم وجود قرار رسمي بذلك. كما يحاول عناصر الاحتلال خلال البحث والتفتيش، تلف وتخريب ما يمكنهم من مقتنيات وأثاث، لإلحاق أكبر ضررٍ ممكن بالمؤسسة.

2

ولا تقف الملاحقة عند المؤسسات بما تمثل من هيئة اعتبارية، بل تطال الملاحقة الموظفين والمسؤولين على خلفية الأعمال التي يشرفون عليها، وتقوم سلطات الاحتلال بتهديد العاملين بالاعتقال والإيذاء النفسي، كما تقتحم منازلهم بشكلٍ دائم ومشابه لاقتحام المؤسسات، إضافةً لاستدعائهم للتحقيق ووضعهم رهن الاعتقال الإداري لأوقات طويلة.

3

ومن أهم ما تحاصر به سلطات الاحتلال المؤسسات الأهلية الجوانب المالية، فيدقق الاحتلال بأصولها المالية، ويمنع التمويل عبر طرق غير مباشرة، فيلاحق مصادر التمويل خصوصًا إن كانت عربية وإسلامية، ويستخدم الاحتلال نفوذه العالمي بواسطة الولايات المتحدة لمراقبة أي تمويل خارجي يمكن أن يصل للقدس[2]، لتكون ذريعةً لمنع النشاط ووقف العمل، كما يقوم بتجميد الحسابات المصرفية ويفرض نظامًا رقابيًا صارمًا على أي أموال يمكن أن تدخل للمناطق المحتلة، مما يفاقم مشاكل شح الموارد المالية الموجودة أصلًا.

1 مؤسسة الأقصى للوقف والتراث: إغلاق مؤسسة عمارة الأقصى لن يثنينا عن نصرة أقصانا، فلسطينيو 48، 2014/3/9
http://pls48.net/?mod=articles&ID=1186866#.VzL064QrLcc
2 استهداف مؤسسات القدس لإخماد دعمها لصمود المظلومين، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
http://goo.gl/AvbwBT

4

تدخُّل السلطة الفلسطينية في عمل الجمعيات، فقد كان موقف السلطة سلبيًا ومرتابًا من المؤسسات الأهلية، ورأت فيها في البداية مزاحمًا لها وبديلاً عنها، ولم تكن النظرة في حالٍ من الأحوال نظرة تكامل، مما ساهم بتشتيت الجهود، وأضيفت السلطة كعقبة جديدة تضاف لمصاعب وعقبات الاحتلال وذرائعه التي يستمدها من اتفاقات أوسلو وما تلاها، مما حدّ بشكل أكبر من قدرتها إن لم يجعلها عاجزة عن القيام بدورها[1].

5

وجود الاحتلال بحد ذاته يعرقل طبيعة دور وعمل المؤسسات الأهلية، ويشكل خرقه لحقوق الإنسان الفردية والجماعية عنصرًا طاردًا للقيام بأي دورٍ قادرٍ على سد الحاجات المجتمعية للسكان الفلسطينيين، كما كان لانتشار البؤر الاستيطانية في القدس والضفة وعمليات تجريد السكان من منازلهم وأراضيهم وبناء جدار الفصل، الأثر البالغ في عزل القدس عن محيطها



جدار الفصل

1 القدس تاريخ المستقبل، ص 413.

وتوسيع الهوة مع المحيط، مما دفع هذه المؤسسات نحو التقوقع داخل حدود بلدية الاحتلال في القدس وأحيانًا في نطاق الأحياء والمناطق العربية، الأمر الذي حدّ من مساحة تأثيرها وعملها، وهو ما لم تستطع تحمله عددٌ من هذه المؤسسات فاضطرت للهجرة خارج القدس والتوجه نحو مدن الضفة الغربية[1].

6

تصدر سلطات الاحتلال قرارات الإغلاق المؤقت فتمنع عمل المؤسسة لفترات قصيرة «يوم أو عدة أيام»، وتمتد أحيانًا لمدد زمنية أكبر تصل إلى شهر[2] وستة أشهر أو حتى سنة كاملة.



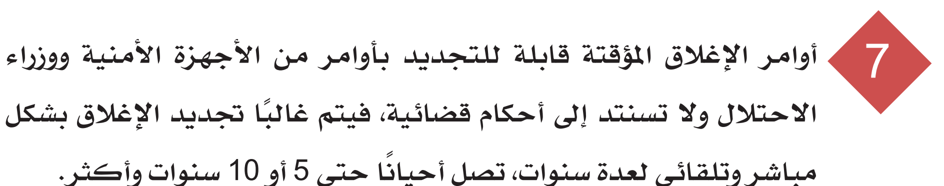
أمر اغلاق

حسب صلاحيتي وبناءا على البند 6 (أ) لأمر منع الأرهاب – 1948 (وهذه الأوامر) ,
أنا آمر بتمديد أمر إغلاق التي أصدرت على يدي في تاريخ بيوم 28/10/2013 للجمعية عامر الأقصى. المتواجد في بناية سان شيين في شارع صلاح الدين في القدس .
(ن- ص 711411/3518856) .حتى يوم 01/12/2014

01/12/2013

يوحنان دانينو
القائد العام

قرار تمديد إغلاق مؤسسة عمارة الأقصى لمدة عام



7

أوامر الإغلاق المؤقتة قابلة للتجديد بأوامر من الأجهزة الأمنية ووزراء الاحتلال ولا تستند إلى أحكام قضائية، فيتم غالبًا تجديد الإغلاق بشكل مباشر وتلقائي لعدة سنوات، تصل أحيانًا حتى 5 أو 10 سنوات وأكثر.

1 إغلاق المؤسسات المقدسية محاولة للتفرد بالإنسان المقدسي وتفريغ القدس، إسلام تايمز، 2011/10/27
http://goo.gl/xESbVa

2سلطات الاحتلال تمدد إغلاق أربع مؤسسات مقدسية وتغلق مداخلها بالشمع الأحمر، وكالة وفا.

8 منع إقامة الفعاليات الجماهيرية.



منع المؤسسة من فتح مقر بديلٍ للمقر المغلق.

سحب التراخيص والإغلاق النهائي سواءً كانت المؤسسة ثقافيّة أو إعلاميّة، دينية أو اقتصادية، أو حتّى رياضية، هو الإجراء النهائي من قبل الاحتلال الذي يوقف مسيرة عمل هذه المؤسسات، وسوف نتناول في ما يأتي المسوغات والأطر القانونية التي يعتمد عليها الاحتلال في إصدار قرارات الإغلاق هذه.



أحد عناصر شرطة الاحتلال يعلق قرار إغلاق مؤسسة مقدسية

حول قانون الطوارئ ومسوغات الاحتلال القانونية لإغلاق المؤسسات العاملة للقدس

يُعرف القانون بأنه الأداة الحاكمة في الدول، وهي التي تنظم حدود العلاقة بين الناس والمنظمات والدولة، وهو المعيار الأساس الذي تطبقه الدول لضمان قيم العدل والمساواة بين رعاياها. ولكنه في دولة الاحتلال الإسرائيلي يصبح الأداة الطيعة في يد السلطات لتمرير سياساتها الاحتلالية، والإمعان في حصار الفئات المغلوبة والمضطهدة، وعلى هذا تمضي «إسرائيل» التي شيدت أركان دولتها وحكمها، على سياسات تهجير وطرد وهدم منازل الفلسطينيين، ولكنها تتخذ القانون ذريعةً وغطاءً تتلطى خلفه، فـ «قوننة» هذه التدابير هي جزء من عملية التبرير أمام الرأي العام المحلي والعالمي، وخطوة لا بد منها من قبل الاحتلال، لكي لا يكشف عن وجهه الأكثر بشاعةً.

وبالنظر إلى غالبية قرارات إغلاق المؤسسات الأهلية الفلسطينية وتلك العاملة للقدس، نجد أنها ترتكز على مضامين «قانون الطوارئ» لعام 1945، ولأن الإعلان عن مثل هذه القوانين تأتي ضمن حالات غير عادية فإن الاحتلال يستفيد من بنوده على مدار السنوات الماضية.

أولًا: ما هو قانون الطوارئ 1945، وما هي جذوره؟

بعد إخضاع فلسطين للاحتلال البريطاني في 24 تشرين أول/أكتوبر 1917، أنشأ البريطانيون إدارة عسكريّة لحكم البلاد، وقد قامت بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وتسهيل استيلاء اليهود على أراضي فلسطين[1]، ومن ثم قامت السلطات الحاكمة بإعلان الأحكام العرفيّة في شهر كانون ثانٍ/ديسمبر عام 1917. ولتطبيق

بريطانيا و القضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية
/http://goo.gl/zCGnLA

هذه الأحكام العرفية تم إنشاء المحاكم العسكرية التي كانت تنظر في قضايا ومخالفات الأهالي تجاه السلطة، حيث نظرت في مجمل القضايا السياسية في حينه.



جنود بريطانيون في القدس

ومع تتابع الثورات الفلسطينية وأبرزها ثورة 1936، أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني قانون تنظيم المحاكم العسكرية عام 1937، والتي وصلت صلاحياتها لحدّ إصدار أحكام الإعدام، ثم استبدل هذا النظام بقانون الطوارئ لعام 1939 الذي استكمل بقانون الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، وقد ساوى القانون بين من يرتكب الجريمة ومن كان يريد ارتكابها، والعقوبة في الحالتين هي واحدة بين الحبس المؤبد والإعدام، وتضمن الحق للقائد العسكري بأن يتهم أي شخص، وإضافة التهم له ولو من

غير دليل[1]، وامتد تطبيق قوانين الطوارئ على اختلاف مسمياتها طيلة فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين.

ورثت «إسرائيل» هذه القوانين من بريطانيا، ويعتمد الاحتلال الإسرائيلي على قانون الطوارئ منذ عام 1948، وقد رفض الكنيست جميع محاولات إبطال أنظمة الطوارئ في إسرائيل و/أو استبدالها بتشريعات تنظم مجال عملها. وبقيت هذه الأنظمة غير خاضعة للرقابة الدستوريّة التي تمارسها المحكمة العليا الإسرائيلية، وفي العام 1992



الكنيست الإسرائيلي

1 إبراهيم الزاملي: فلسطين في التقارير البريطانية من عام 1917 حتى عام 1947، دار ابن رشد، القاهرة، ط 1، 2016، ص 97.

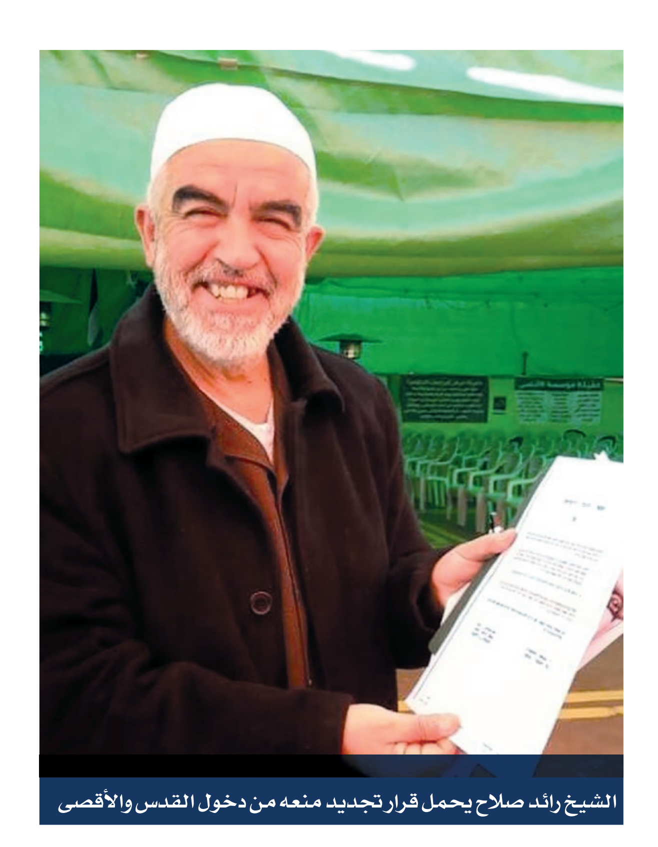
عُدِّل «قانون أساس: الحكومة» الذي سُنَّ عام 1968، بحيث تم تخويل الحكومة الإعلان عن حالة طوارئ في «إسرائيل» لسنة واحدة كحدٍّ أقصى، إلا أنّه ومنذ ذلك الحين أصبح الكنيست يعلن عن حالة الطوارئ كلّ سنة بناءً على طلب الحكومة، دون أن تقدم الأخيرة أي مسوغات وجيهة لتمديد حالة الطوارئ[1].

ومع تشكل حالة رفضٍ للقانون من قبل أوساط قضائية ومدنية، وعلى رأسها «جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل»، إضافةً لتصاعد الرفض الدولي لقوانين الطوارئ بشكل عام، أصبح المشرّع الإسرائيلي بحاجة جدية إلى وضع قانونٍ جديد يختص بهذه الأمور، وقد سمي قانون مكافحة الإرهاب وبدئ العمل عليه في عام 2011، وهو مستندٌ إلى قانوني الإرهاب لعام 1948 والطوارئ لعام 1945، فخرج -بحسب القراءة القانونية– أسوأ من القانونين معًا، وقد صوّت عليه الكنيسيت بالقراءة الأولى في 2015/9/2 وينتظر المراحل التالية لإقراره بشكل نهائي.

ثانيًا: استخدام الاحتلال لقانون الطوارئ

يعتبر «قانون الطوارئ» من أكثر القوانين طواعيةً بين يدي الاحتلال، ومن ناحية تصنيف قانون الطوارئ بحسب القانون المعاصر، فإنه لا يحفظ الحقوق والحريات، ولا يراعي صفات القوانين بشكل عام، فقد استخدمه الاحتلال البريطاني إبان الحرب العالمية الثانية لضمان اضطهاد الفلسطينيين الرافضين للاحتلال والحركة الصهيونية[2]. وبعد النكبة استخدم الاحتلال الأوامر والقوانين العسكريّة، ليُغلق المناطق الفلسطينيّة ويجعلها مناطق عسكريّة، وبذلك منع الفلسطينيين المهجرين من العودة إلى قراهم وبلداتهم.

1 نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا – فلسطين، 2011، ص 63 - 73.
2 عمر خمايسي: حول الإعلان عن حظر الحركة الإسلامية بفلسطين، الجزيرة نت 2016/1/13
http://goo.gl/DWslui



الشيخ رائد صلاح يحمل قرار تجديد منعه من دخول القدس والأقصى

ويستند الاحتلال إلى «قانون الطوارئ» لينفّذ سياسات التهويد والأسرلة، فهو الأكثر استخدامًا ليغطي به مجمل قراراته التعسفية بحق السكان الفلسطينيين، وأنظمة هذا القانون سارية المفعول في الضفة الغربية حتى اليوم، وهي المواد التي تحظر على الناشطين من دخول القدس أو الاقتراب من المسجد الأقصى المبارك[1]. كما يعتمد عليها لهدم منازل منفذي عمليات الانتفاضات والهبّات الشعبية الأخيرة[2]، وتنفيذ حالات الإبعاد القسريّ عن القدس خاصةً والمناطق المحتلة الأخرى، كما استخدمه الاحتلال لحظر عمل القنوات الفضائية في الضفة الغربية والقدس ومنع دخول مراسليها، كما يقف هذا

1 المحامي حسين أبو حسين - استعمال قانون الطوارئ في إسرائيل، مداخلة ضمن مؤتمر أكاديمي حول "حظر الحركة الاسلامية ومستقبل العمل السياسي العربي"، تنظيم لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، 2016/1/9، فيديو: https://www.youtube.com/watch?v=3TI4U9w8w-c

2 قانون الطوارئ البريطاني سلاح "إسرائيل" لهدم منازل فلسطينيين نفذوا عمليات، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية 1 آذار/ مارس 2014
https://paltoday.ps/ar/post/222564

القانون خلف مصادرة أراضي وأملاك الفلسطينيين وقانون أملاك الغائبين[1].

ويضاف إلى ذلك ممارسات واعتداءات أخرى، منها الاعتقال الإداري من دون محاكمة وأدلة، والحبس المنزلي خصوصًا للأطفال، والإقامة الجبرية في منطقة محددة دون غيرها[2]، ومنع دخول منطقة معينة، ومنع الشخصيات والأفراد من مغادرة البلاد، ووضع اليد على الأموال ومصادرتها وغيرها، وبالطبع قرارات إغلاق المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وهي إجراءاتٌ إداريّة من جانب واحد، والقانون لا يحدد عدد مرات استعمالها.

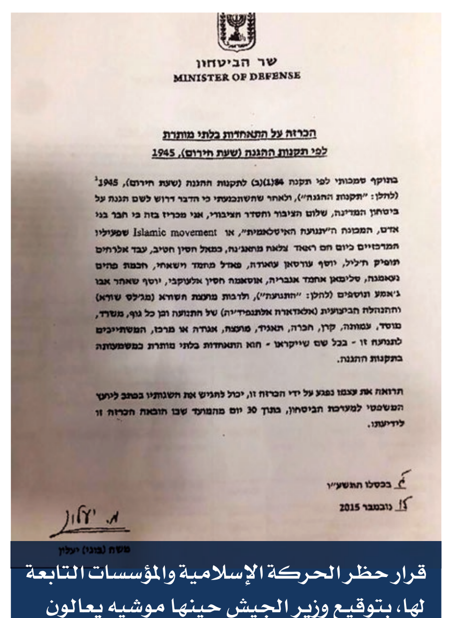
وعندما لا يجد الاحتلال بغيته في قانون الطوارئ، فإن قرار الإغلاق يستند إلى القانون الإسرائيلي أحيانًا، أو إلى الأوامر العسكرية من قادة المنطقة العسكريين وهي إحدى الصلاحيات الممنوحة من قانون الطوارئ، أو إلى قوانين البلديات في المناطق المحتلة، وإلى مجلة الأحكام والقوانين العثمانية إن وجد فيها ضالته، حيث إن قانون الطوارئ وبحسب الفقرة الخامسة منه لا ينتقص من القوانين الأخرى، بل يعتبر مكملًا لها:

(المادة 5: مع مراعاة أحكام هذا النظام، تعتبر أحكام هذا النظام والحقوق والصلاحيات المخولة فيه، مضافة إلى أية أحكام أو حقوق أو صلاحيات أخرى مخولة في أي تشريع آخر، لا منتقصة منها).

من هنا يستفيد الاحتلال من قانون الطورئ ومن الإجراءات الإدارية والقانونية المختلفة، من أجل إغلاق أي باب لعودة المؤسسات للعمل من جديد.

1 لينا الطبال: مصادرة الأراضي والاستيلاء على الممتلكات: قانون أملاك الغائبين وسياسة "إسرائيل" في تشريع سلب الأملاك العربية في فلسطين، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، 21 تموز/ يوليو 2010
http://www.center-lcrc.com/index.php?s=4&id=2047
2 عمر خمايسي، مرجع سابق.

ثالثًا: قانون الطوارئ ومن يصدر قرارات الحظر



שר הביטחון
MINISTER OF DEFENSE

הכרזה על התאגדות בלתי מותרת
לפי תקנות ההגנה (שעת חירום), 1945

בתוקף סמכותי לפי תקנה 84(1)(ב) לתקנות ההגנה (שעת חירום), 1945[1] (להלן: "תקנות ההגנה"), ולאחר שהשתכנעתי כי הדבר דרוש לשם הגנת על ביטחון המדינה, שלום הציבור והסדר הציבורי, אני מכריז בזה כי חבר בני אדם, המכונה ה"תנועה האיסלאמית", או Islamic movement שפעיליו המרכזיים כיום הם ראאד צלאח מחאג'נה, כמאל חסין חטיב, עבד אלרחים תופיק ח'ליל, יוסף עודסאן עואודה, פאדל מחמד ושאחי, חכמת פהים נעאמנה, סלימאן אחמד אגבריה, אוסאמה חסין אלעוקבי, יוסף שאהר אבו ג'אמע ונוספים (להלן: "התנועה"), לרבות מועצת השורא (מג'לס שורא) וההנהלה הביצועית (אלאדארה אלתנפידי'ה) של התנועה וכן כל גוף, משרד, מוסד, עמותה, קרן, חברה, תאגיד, מועצה, אגודה או מרכז, המשתייכים לתנועה זו - בכל שם שייקראו - הוא התאגדות בלתי מותרת כמשמעותה בתקנות ההגנה.

הרואה את עצמו נפגע על ידי הכרזה זו, יכול להגיש את השגותיו בכתב ליועץ המשפטי למערכת הביטחון, בתוך 30 יום מהמועד שבו הובאה הכרזה זו לידיעתו.

בכסלו התשע"ו
נובמבר 2015

מ. יעלון
משה (בוגי) יעלון

قرار حظر الحركة الإسلامية والمؤسسات التابعة لها، بتوقيع وزير الجيش حينها موشيه يعالون

تُغلق المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالاستناد إلى قانون الطوارئ، فلا تحتوي هذه القرارات على بعد قانوني وقضائي، فقرارات الإغلاق لا تستند إلى القوانين الإدارية العادية، على غرار قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال وما إلى ذلك، لأنها تحتاج إلى قرائن وأدلة واضحة يتم عرضها أمام القضاء، بالإضافة لحاجتها إلى متهمين قاموا بارتكاب التهم بأشخاصهم. ولأن الأدوار التي تمارسها المؤسسات الأهلية جابهت الأسس التي يحاول الاحتلال فرضها على المجتمع الفلسطيني، وبما أنها لم ترتكب مخالفاتٍ حقيقية للقوانين المرعية في دولة الاحتلال، مع عجز الأجهزة الأمنية عن إثبات أي تهمٍ توجه للمؤسسات، لذا يلجأ الاحتلال لقانون الطوارئ فيصدر وزير الأمن القرار بحظر منظمة معينة، وبالتالي تصبح خارجة عن القانون ويصبح التعامل معها غير قانوني، ويضع أعضاؤها تحت المساءلة القانونية[1].

---

1 المحامي عمر خمايسي- "القانون وتطبيقاته في سياق الحركة الإسلامية" وتجربته مع القضاء الإسرائيلي مداخلة ضمن مؤتمر أكاديمي حول "حظر الحركة الاسلامية ومستقبل العمل السياسي العربي"، تنظيم لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، 2016/1/9، فيديو:
https://www.youtube.com/watch?v=kCRE1XK0Irg

هذا الاستدعاء الدائم لقانون الطوارئ، ينفي وجود أي مبررات قانونية لإغلاق المؤسسات، فغالب قرارات الإغلاق تصدر عن دوائر السلطة التنفيذية لدى الاحتلال، فتحمل القرارات توقيع مدير عام الشرطة الإسرائيلية، أو أحد مسؤولي جهاز المخابرات في المنطقة التي تقع فيها المؤسسة، وأحيانًا يكون القرار صادرًا عن وزير الداخلية أو الدفاع أو الأمن الداخلي، وعادةً ما تضطر السلطة الإسرائيلية لمواجهة القضاء في حال توجهت الضحية الفلسطينية له بالتماس أو استئناف، وفي حال أرادت صبغ قرارها بالصبغة القضائية[1].

رابعًا: ذرائع الاحتلال القانونية لإغلاق المؤسسات

تحتوي المادة الثانية من قانون الطوارئ على تفسير لعبارة «المصالح الضرورية»، وهي بحسب قانون الطوارئ: (المصالح الضرورية لتأمين السلامة العامة، أو الدفاع عن فلسطين، أو لصيانة النظام العام، أو المؤن، وأية مصالح ضرورية لحياة السكان)[2]، هذه المصالح الضرورية هي المظلة التي تشكل الغطاء الأمثل للاحتلال ليبرر أي إغلاق للمؤسسات الفلسطينية في القدس أو العاملة لأجل القدس.

فتتضمن القرارات الإسرائيلية تعليلاتٍ مختلفة، فهي أحيانًا لحماية الجمهور من المؤسسة بادعاء أنَّ نشاطها خطرٌ عليه، أو يأتي القرار على ذكر تمويل المؤسسة، فهي تحصل على تمويلها إما من حركة حماس أو من منظمة التحرير الفلسطينية أو من جهات خارجية وضعها الاحتلال على لوائح الإرهاب والحظر المالي. أو بادعاء الارتباط مع السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من أن وجود بعض هذه المؤسسات التي

1 القدس تاريخ المستقبل، ص417.
2 نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، قانون بلا حدود
http://nolegalfrontiers.org/military-orders/mil02?lang=ar

أغلقت كان سابقًا لوجود السلطة الفلسطينية أو الاحتلال ذاته[1]. كما تغلق المؤسسات بحجة العمل لمصلحة منظمة إرهابية – بحسب زعم الاحتلال- كحركة حماس.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل السابع من قانون الطوارئ خُصص بشكل كامل للجمعيات «غير المشروعة»، وبيّن القانون البنود التي تجعل الجمعيات غير مشروعة وهي بحسب نص القانون:

المادة 84[2] تعني عبارة «جمعية غير مشروعة» الواردة في هذا الفصل من النظام أي جماعة من الناس، مسجلة أو غير مسجلة، مهما كان الاسم الذي تعرف به (ان كان لها اسم) من حين لآخر:

(أ) تنشط أو تحرض أو تشجع بنظامها الأساسي أو بما تقوم به من الدعاية أو بغير ذلك، على ارتكاب أي فعل من الأفعال غير المشروعة التالية:

1- قلب دستور فلسطين أو حكومة فلسطين بالقوة أو العنف

2- كره أو ازدراء حكومة جلالته في المملكة المتحدة أو حكومة فلسطين أو المندوب السامي بصفته الرسمية، أو التحريض على عدم الولاء لأي منهم.

3- تخريب أو إتلاف أموال حكومة جلالته في المملكة المتحدة أو حكومة فلسطين أو الإضرار بها.

4- ارتكاب أفعال الإرهاب ضد موظفي حكومة جلالته في المملكة المتحدة أو ضد المندوب السامي أو ضد موظفي حكومة فلسطين.

1 القدس تاريخ المستقبل، ص 409.
2 نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، قانون بلا حدود.
http://nolegalfrontiers.org/military-orders/mil02?lang=ar

كما تتضمن المادة 85 من القانون بنود تجريم الأشخاص العاملين في هذه الجمعيات، ويصل الأمر بأن يتعرض الشخص للمساءلة في حال ضبط في حيازته (أي كتاب أو حساب أو مجلة دورية أو منشور أو إعلان أو جريدة أو أي مستند آخر أو أية نقود أو شعار أو أموال)، فيصبح مدانًا، وتصل عقوبته للسجن عشر سنوات مع الغرامة.

وهذه البنود الفضفاضة والصلاحيات المطلقة للقيادة العسكرية، تعطي مساحة واسعة للاحتلال للعمل على حظر وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، كما يصبح القانون مجرد لازمة مكملة للقرار، والمبرر الأساس المضمر داخل هذه القرارات ليس بقانوني، بل هو عنصري تجاه الفلسطينيين، بادعاء المؤسسات الأمنية الإسرائيلية أن هذه المؤسسات تقوم بنشاطات معادية «لإسرائيل» وتهدد أمنها.

أهداف الاحتلال من إغلاق المؤسسات الأهلية الفلسطينية

- تحييد جزء مهم من منظومة مواجهة التهويد والأسرلة التي تستهدف القدس
- القضاء على أي حالة قادرة على دعم وإسناد المجتمع المقدسي
- تكميم الأصوات التي فضحت اعتداءاته بحق السكان والأرض والمقدسات
- طمس الهوية الفلسطينية، والانتماء لفلسطين
- فتح المجال للمؤسسات الاجتماعية الإسرائيلية، واختراق طبقات معينة من المجتمع
- تجريم النضال السياسي الفلسطيني الشرعي
- ربط القضية الفلسطينية بالإرهاب
- سحب التأييد والتضامن الدولي المتنامي للشعب الفلسطيني
- تشويه العمل النضالي وما يحمل من مضامين اجتماعية وتنموية واقتصادية
- المسّ بالنشطاء السياسيين، وتجريمهم داخل وخارج فلسطين المحتلة

أهداف الاحتلال من إغلاق المؤسسات الأهلية الفلسطينية

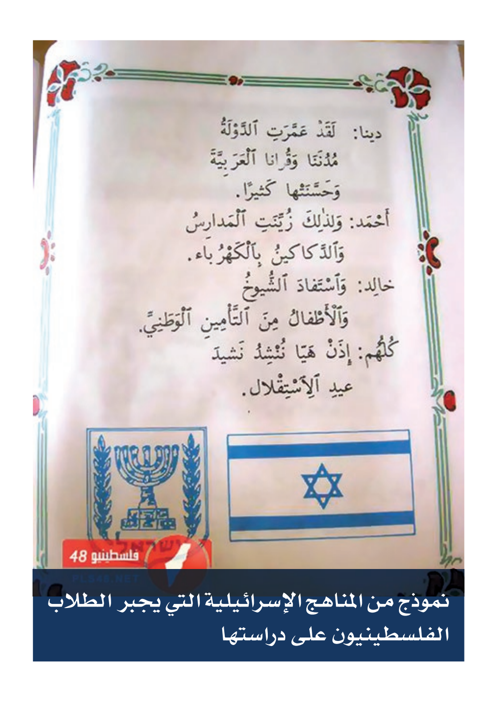
انطلاقًا من المروحة الواسعة لعمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية وتلك العاملة للقدس، والأدوار الكبيرة التي استطاعت أن تقوم بها في مجتمع قابع تحت الاحتلال، نورد أهم الأهداف الكامنة وراء سياسة الاحتلال في استهداف هذه المؤسسات، ومحاولاته الحثيثة لعرقلة عملها وإغلاقها.

تواجه المؤسسات الفلسطينية العاملة لأجل القدس سياسات التهويد و "الأسرلة"، وتقوم بفضح الاحتلال عبر جميع الوسائل المتاحة.

ويسعى الاحتلال لإقصاء هذه المؤسسات عن الصراع الدائر في القدس، وإضعاف أي جهة أو حالة قادرة على إسناد المجتمع المقدسي، وإيجاد شبكات أمان جزئية للفلسطينيين.

فكون المؤسسات الفلسطينية جزءًا مهمًا في مواجهة سياسات التهويد و«أسرلة» المجتمع الفلسطيني، كان الاستهداف الإسرائيلي لها على هذا المستوى من الضغط، فالاحتلال يسعى لطمس أي حالة قادرة على دعم وإسناد المجتمع المقدسي ليقف بمقومات ذاتية لا ترتبط بمنظومة الاحتلال الاجتماعية والاقتصادية، كما يريد أن يكمم أي صوتٍ استطاع فضح الاعتداءات بحق السكان والمقدسات[1]، خصوصًا قدرة المؤسسات الأهلية الإعلامية التي استفادت من ثورة المعلومات والإنترنت، وإيصالها الأحداث المستجدة وجرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين للرأي العام العربي والعالمي، بشكل أكثر انتشارًا وتأثيرًا.

1 4 دوافع وراء حظر الاحتلال للحركة الإسلامية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/11/18
https://goo.gl/HLMIGF



دينا: لَقَدْ عَمَّرَتِ ٱلدَّوْلَةُ
مُدُنَنا وَقُرانا ٱلْعَرَبِيَّةَ
وَحَسَّنَتْها كَثيرًا.
أَحْمَد: وَلِذٰلِكَ زُيِّنَتِ ٱلْمَدارِسُ
وَٱلدَّكاكينُ بِٱلْكَهْرُباء.
خالِد: وَٱسْتَفادَ ٱلشُّيوخُ
وَٱلْأَطْفالُ مِنَ ٱلتَّأْمينِ ٱلْوَطَنِيِّ.
كُلُّهُم: إِذَنْ هَيّا نُنْشِدُ نَشيدَ
عيدِ ٱلِاسْتِقْلال.

نموذج من المناهج الإسرائيلية التي يجبر الطلاب الفلسطينيون على دراستها

مضي الاحتلال في مشروع التهويد، يقضي بإفراغ المناطق الأساسية كالقدس من الفلسطينيين، فيقوم بطرد المقدسيين وحرمانهم من منازلهم عبر الهدم والمصادرة وغيرها، وتحييد المؤسسات الفلسطينية والمؤسسات العاملة لأجل القدس عن هذا الصراع يريح الاحتلال من عامل داعم، استطاع إيجاد البدائل – ولو كانت محدودة – للسكان مما عرقل سياسات الاحتلال هذه، وساهم بتثبيت الفلسطينيين، مباشرة عبر تأمين السكن لهم أو إعادة إعمار منازلهم المهدمة، أو بشكل غير مباشر عبر تأمين فرص العمل والمنح الاجتماعية.

تحييد المجهر الذي يبرز اعتداءات الاحتلال، يأتي مع هدف آخر لا يقل خطورةً عن ما سبق، وهو محو أي انتماء لفلسطين، وهو الانتماء الذي يولد النقمة على الاحتلال وعدم القبول به كأمر واقع ومحتوم. ومن أهم أشكال طمس الهوية الفلسطينية، تدخل الاحتلال بالتعليم ومن ثم إشرافه عليه بشكل متدرج مع الإقصاء الدائم للمؤسسات الأهلية، عبر المنح المالية للمدارس وفرض مناهج التعليم الإسرائيلية، وفرض القيود المالية وصولًا للإغلاق، مما يسهم في عزل النشء الفلسطيني عن ركيزة أساسية في تنمية الروح الوطنية، والدفع نحو تشكيل جيل يرى الاحتلال أمرًا مقبولًا وليس سلطة مغتصبة.

إقصاء وطرد الجمعيات الأهلية من الحياة الاجتماعية في المناطق المحتلة، يتزامن مع فتح المجال للمؤسسات الاجتماعية الإسرائيلية، خصوصًا تلك التي تعنى بالعمل على المشاكل الاجتماعية، مما يصب في خانة إذابة الهوية الفلسطينية، كما لا تخفى المخاطر الأخرى من اختراق الاحتلال لفئات اجتماعية معوزة، وتجنيد المخبرين من الشبان الفلسطينيين، حيث يتم تفريغ المناطق الفلسطينية من المؤسسات الوطنية النظيفة لحساب المؤسسات الصهيونية التي تحاول أن تتغلغل في المجتمع المقدسي وتكون مرجعية خدماتية للإنسان الفلسطيني، أو تدفع لتكون المؤسسات الغربية التي تحمل أجندات مبهمة ملجأً له، لتخدم في نهاية المطاف الاحتلال[1] عبر التغريب الذي تنشره.

ويضاف إلى ما سبق تصويب الاحتلال على العمل المجتمعي العام، والذي يحمل الطابع السياسي الرافض لسياسات الاحتلال، وهي محاولة واضحةٌ من قبل السلطات الإسرائيلية لتجريم النضال السياسي الشرعي وربط القضية الفلسطينية بالإرهاب، فأي احتجاجٍ سياسي يقابله الاحتلال بلائحةٍ اتهامية ولصق بالإرهاب، وهي محاولة لتشويه العمل النضالي الشعبي وما يحمل من مضامين اجتماعية وتنموية واقتصادية.

كما يسعى الاحتلال بذلك لسحب التأييد والتضامن الدولي المتنامي للشعب الفلسطيني، مما يسمح بالمسّ بالنشطاء السياسيين، وتجريمهم داخل وخارج فلسطين المحتلة، فيصبح الاستهداف هو للحياة العامة والحركات والكتل السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وكل العاملين للقضية الفلسطينية، ليصلوا لنتيجةٍ بأن النضال الفلسطيني هو نضال مجرّم[2].

1 إغلاق المؤسسات المقدسية محاولة للتفرد بالإنسان المقدسي وتفريغ القدس، مرجع سابق.
2 المحامي عمر خمايسي- "القانون وتطبيقاته في سياق الحركة الإسلامية" وتجربته مع القضاء الإسرائيلي.

ومن شواهد ذلك عندما أعادت المخابرات الإسرائيلية إغلاق بيت الشرق بكامله في 2001/8/10، صرّح وزير الأمن الداخلي حينها «عوزي لانداو» بأن قرار الإغلاق تطبيقٌ للقانون، وكان مما قاله: «من اللحظة التي نبدأ بتطبيق القانون في القدس ومنع رفع الأعلام الفلسطينية وإقامة المسيرات في شوارع المدينة سيكون بإمكاننا الحد من الإرهاب». ومما يعزز هذا الاستهداف السياسي بأن أسماء الجمعيات التي تورد في قرارات الإغلاق تكتب بطريقة خاطئة، أو يتضمن القرار إيراد أي أسماء معروفة في مواجهة الاحتلال، فعندما تم إغلاق مؤسسة شعاع النسوية تضمن القرار ذكر أسماء لنساءٍ مقدسيات، مع أنهن لا يعملن في الجمعية.



بيت الشرق أشهر المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال

المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال

مدينة القدس المحتلة[1]:

الرقم	اسم المؤسسة	التاريخ
1	بلدية القدس - أمانة العاصمة – ، "البلدة القديمة"	1967/6/29
2	المحاكم العربية (جميع المحاكم)	1967
3	المصارف والمؤسسات المالية	1967
4	بريد القدس (أصبح مركزًا للشرطة الإسرائيلية)، "شارع صلاح الدين"	1967
5	المستشفى الحكومي "حي الشيخ جراح"	1967
6	مستشفى سبافورد للأطفال	1970
7	مكاتب مديرية الصِّحة العامة "حي باب الساهرة"	1973
8	دائرة الشؤون الاجتماعية	1973/5/16
9	مركز مكافحة السِّل	1979
10	صحيفة البشير	1980

1 مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967 وحتى 2014، وكالة «وفا»:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9327
قائمة بأسماء المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2012/4/16.
http://goo.gl/MIpQ0l

11	مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية (مجلة العودة)	1982/9/13
12	مجلة الشراع	1983
13	مستشفى الهوسبيس "البلدة القديمة - طريق الآلام"	1985/5/10
14	مكتب المنار للصحافة والإعلام والنشر	1985/9/9
15	بنك الدم	1985
16	صحيفة الميثاق "شارع أبو عبيدة بن الجراح"	1986/8/6
17	مجلة العهد "شارع أبو عبيدة بن الجراح"	1986
18	الدرب	1986
19	31 مدرسة إعدادية وثانوية خاصة	1988
20	جمعية الدراسات العربية	1988/7/31 وتم تجديد إغلاقها في 2001/8/10
21	مجمع النقابات المهنيين "بيت حنينا"	1988/8/25
22	اتحاد الجمعيات الخيرية "وادي الجوز - شارع اليعقوبي"	1988/8/28
23	مجلة العودة – عربي/ إنجليزي	1988/9/30
24	مجلس الإسكان الفلسطيني "الشيخ جراح"	1995/7/10 وتم تجديد الإغلاق في 2008/7/3
25	دائرة الإحصاء الفلسطيني	1995/7/10

26	المركز الجغرافي الفلسطيني	1995/8/25
27	المؤسسة الفلسطينية للتدريب المهني	1995/8/25
28	دائرة الشباب والرياضة	1995/8/25
29	مركز الصحة الفلسطيني	1995/8/28 أعيد فتحه في 1995/9/1 مع التعهد بقطع العلاقة مع السلطة الفلسطينية
30	دائرة تنمية الشباب	1997
31	رابطة أندية القدس	1997
32	مكتب جامعة القدس "شارع نور الدين"	2001
33	بيت الشرق"شارع أبو عبيدة بن الجراح"	2001/8/10
34	دائرة الخرائط ونظم المعلومات - جمعية الدراسات العربية	2001/8/10
35	مركز أبحاث الأراضي- جمعية الدراسات العربية	2001/8/10
36	مكتب المؤسسات الوطنية "شارع نور الدين"	2001/8/10
37	الغرفة التجارية الصناعية العربية "شارع نور الدين"	2001/8/10
38	نادي الأسير الفلسطيني "شارع أبو عبيدة بن الجراح"	2001/8/10
39	مركز القدس للتخطيط - جمعية الدراسات العربية، "شارع المسعودية"	2001/8/10

40	دائرة الأسرى والمعتقلين "شارع المسعودية"	2001/8/10
41	دائرة الخدمات الاجتماعية "شارع المسعودية"	2001/8/10
42	مكتب مؤسسة التعاون	2001
43	مركز تطوير المشاريع الصغيرة "وادي الجوز"	2002/2/8
44	المجلس الأعلى للسياحة "وادي الجوز"	2002/2/8
45	إدارة جامعة القدس "شارع نور الدين"	2002/5/10
46	اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، "باب الساهرة - شارع الرشيد"	2002/6/5
47	نادي الخريجين العرب "الشيخ جراح"	2004/4/4
48	جمعية الرعاية للمرأة العربية "شارع الأصفهاني"	2004/4/5
49	جمعية أصدقاء الإمارات "العيزرية"	2004
50	جمعية الرفادة لرعاية شؤون المسجد الأقصى "شارع ابن بطوطة"	2006/1/15
51	لجنة زكاة العيزرية "العيزرية"	2006/5/31
52	مركز الدراسات القطاعية "بيت حنينا"	2006/7/7
53	مركز الإخاء الإسلامي المسيحي "المصرارة"	2006
54	جمعية المنتدى الثقافي "صور باهر"	2007/4/15 تم تجديد الإغلاق في 2008/2/5
55	لجنة زكاة الرام "الرام"	2008/2/4

56	مؤسسة أسرانا	2008/4/22
57	مركز صامد للتثقيف المجتمعي "البلدة القديمة – شارع الواد"	2008/5/1
58	مؤسسة "اقرأ" لرعاية الكتاب والسنة، "شارع ابن بطوطة"	2008/12/16
59	لجنة زكاة صور باهر "صور باهر"	2009/1/18
60	مركز زيد بن ثابت "صور باهر"	2009/2/2
61	المنتدى الثقافي في صور باهر "صور باهر"	2009/2/28
62	دار الحديث "صور باهر"	2009/2/28
63	مركز نضال للعمل المجتمعي "البلدة القديمة – شارع الحسبة"	2009/7/9
64	مسرح الحكواتي للتراث والفنون "شارع أبو عبيدة بن الجراح"	2011/4/26
65	لجنة التراث المقدسية	2011/5/22
66	مقر مدرسة أحمد سامح الخالدي "وادي الجوز"	2011/9/4
67	جمعية شعاع النسوية "شعفاط"	2011/10/25
68	مؤسسة القدس للتنمية "بيت حنينا"	أغلقت في 2011/10/25 ثم أعيد إغلاقها في 2013/11/7 وأغلقت نهائيًا في 2014/6/25
69	مؤسسة ساعد "كفر عقب"	2011/10/25

70	عمل بلا حدود "كفر عقب"	2011/10/25
71	نادي إسلامي سلوان	2012/2/28
72	جمعية سلوان الخيرية "حي رأس العمود"	2012/11/24
73	مكتب مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات "شارع صلاح الدين"	2013/11/7
74	نادي جبل الزيتون "الطور"	2014/2/6
75	مركز يبوس الثقافي "شارع الزهراء"	2014/3/27
76	مؤسسة "النماء" للخدمات النسوية "بيت صفافا"	2014/6/19
77	جميعة الزكاة والصدقات "صور باهر"	2014/6/19
78	اتحاد لجان العمل الصحي "شعفاط"	2015/5/6
79	مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية	2016/8/7

الأراضي المحتلة عام 1948[1]:

نتيجة لعدم وجود مصدر لمجمل المؤسسات التي أغلقتها السلطات الإسرائيلية، في المناطق المحتلة عام 1948، فإننا نكتفي بذكر أبرز المؤسسات المُغلقة:

الرقم	اسم المؤسسة	التاريخ
1	جمعية النقاء الإسلامية النسائية " بيت لحم"	2006/3/16
2	لجنة زكاة الخضر " بيت لحم"	2006/7/4
3	مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات "مدينة الناصرة"	2014/9/3
4	الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) في الأراضي المحتلة عام 1948	2015/11/17
5	أبطال الأقصى "مدينة الناصرة"	2015/11/17
6	مؤسسة مسلمات من أجل الأقصى "مدينة الناصرة"	2015/11/17
7	مؤسسة الفجر للثقافة والأدب "مدينة الناصرة"	2015/11/17
8	مؤسسة الأقصى للوقف والتراث	2015/11/17
9	مؤسسة « اقرأ» لدعم التعليم في المجتمع العربي " مدينة أم الفحم - حي الباطن"	2015/11/17
10	مؤسسة البيارق	2015/11/17
11	مؤسسة حراء لتحفيظ القرآن الكريم	2015/11/17

1 نص قرار حظر «الحركة الإسلامية»... والمؤسسات، موقع عرب 48، 2015/11/17
http://goo.gl/dsGvKW

12	صندوق الإسراء للإغاثة والتنمية	2015/11/17
13	صحيفة صوت الحق والحرية	2015/11/17
14	مؤسسة النقب للأرض والإنسان "النقب"	2015/11/17
15	Qpress – كيوبرس "موقع الكتروني"	2015/11/17
16	فلسطينيو 48 "موقع الكتروني"	2015/11/17
17	جمعية المسرى	2015/11/17
18	الجمعية الإسلامية- كفركنا.	2015/11/17
19	الرابطة الإسلامية القطرية	2015/11/17
20	جمعية يافا الإسلامية "مدينة يافا"	2015/11/17
21	مؤسسة البلاغ للنشر	2015/11/17
22	جمعية رباط القدس	2015/11/17
23	جمعية النور	2015/11/17
24	جمعية الإسراء	2015/11/17
25	بيارق الحرم	2015/11/17
26	جمعية التكافل الإسلامية	2015/11/17
27	لجنة الإغاثة الإنسانية للعون "مدينة الناصرة"	2015/11/17

28	جمعية اقرأ	2015/11/17
29	مؤسسة يوسف الصديق لرعاية الأسرى "مدينة أم الفحم"	2016/2/18
30	الصدقة الجارية "مدينة الناصرة"	2016/2/18
31	زهرة الكرمل "مدينة حيفا"	2016/2/18

من المؤسسات والهيئات التي أغلقها الاحتلال في الضفة الغربية[1]:

الرقم	اسم المؤسسة	التاريخ
1	الجمعية الخيرية الإسلامية، "مدينة الخليل" قرار بالإغلاق ومصادرة المباني التابعة للمؤسسة	2008/2/26 أغلقت بشكل نهائي في 2014/6/20
2	جمعية الشبان المسلمين، "مدينة الخليل" قرار بالإغلاق ومصادرة المباني التابعة للمؤسسة	2008/2/26 أغلقت بشكل نهائي في 2014/6/20

1 إغلاق مباني ومصادرة ممتلكات جمعيتين خيريتين تعملان في الخليل بصورة قانونية مرخصة، MONITORING ISRAELI COLONIZATION ACTIVITIES in the Palestinian Territories، 2008/3/26
http://www.poica.org/index.php?topmenuitem
شهيد واعتقالات وإغلاق جمعيات بالخليل، صوت الشعب، 2014/6/20
http://shaabradio.ps/ar//index.php?ajax=preview&id=333

مؤسسات عاملة للقدس من خارج فلسطين، حظرها الاحتلال أو وضعها على لوائح الإرهاب[1]:

الرقم	اسم المؤسسة	التاريخ
1	مؤسسة الأرض المقدسة للرعاية والتنمية الولايات المتحدة الأمريكية- أغلقت في 2001/11/4	أعلنت في 1996/3/14 منظمة خارجة عن القانون وفي 1998/1/17 كمنظمة إرهابية
2	لجنة الإغاثة (الإنقاذ) الإسلامية	1996/3/17
3	مجلة فلسطين المسلمة	1997/6/5
4	الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية انتربال بريطانيا - لندن	1997/6/5
5	صندوق الأقصى	1998/1/17
6	اللجنة الخيرية لمناصرة فلسطين CBSP - فرنسا	1998/1/17
7	بيت المال الفلسطيني العربي المساهمة العامة م.ض	1998/5/20
8	الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية - الكويت	2002/2/25
9	الندوة العالمية للشباب الإسلامي الأمانة العامة الرياض — المملكة العربية السعودية	2002/2/25
10	مؤسسة IRFAN (عرفان) - كندا	2004/12/30

1 قائمة الجمعيات التي أُعلنت كجمعيات غير مسموحة في إسرائيل، قانون بلا حدود:
http://nolegalfrontiers.org/military-orders/mil08?lang=ar
http://goo.gl/ilwQLx

11	مؤسسة إسراء - روتردام - هولندا	2007/5/3
12	اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني	2008/5/26
13	هيئة الإغاثة الإسلامية - المملكة العربية السعودية	2008/5/26
14	صندوق إعانة المرضى - الكويت	2008/5/26
15	مؤسسة مكة المكرمة الخيرية - المملكة العربية السعودية	2008/5/26
16	الرحمة العالمية - الكويت	2008/5/26
17	بيت الزكاة - الكويت	2008/5/26
18	لجنة فلسطين الخيرية - الكويت	2008/5/26
19	مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم دبي- الإمارات العربية المتحدة	2008/5/26
20	جمعية الفجيرة الخيرية الفجيرة - الإمارات العربية المتحدة	2008/5/26
21	بيت الشارقة الخيري الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	2008/5/26
23	هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الإمارات العربية المتحدة	2008/5/26
24	جمعية الإصلاح - لجنة الاعمال الخيرية البحرين	2008/5/26
25	الجمعية الإسلامية البحرين	2008/5/26
26	مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية الدوحة - قطر	2008/5/26

27	جمعية قطر الخيرية	2008/5/26
28	اللجنة القطرية المشتركة للإغاثة في فلسطين - قطر	2008/5/26
29	جمعية الأقصى الخيرية صنعاء- اليمن	2008/5/26
30	جمعية أنصار الخيرية - السودان	2008/5/26
31	منظمة الدعوة الإسلامية الخرطوم - السودان	2008/5/26
32	حركة التوحيد والإصلاح الرباط - المغرب	2008/5/26
33	التوحيد والإصلاح - الجزائر	2008/5/26
34	لجنة زكاة المناصرة الإسلامية للشعب الفلسطيني عمان - الأردن	2008/5/26
35	ائتلاف الخير في لبنان- صندوق الزكاة في لبنان - دار الفتوى بيروت - لبنان	2008/5/26
36	المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة القاهرة - مصر	2008/5/26
37	لجنة الإغاثة والطوارىء - اتحاد الأطباء العرب القاهرة - مصر	2008/5/26
38	جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية اليمن	2008/5/26
39	هيئة الأعمال الخيرية- Human Appeal International عجمان – الإمارات العربية المتحدة / بريطانيا / أستراليا	2008/5/26
40	مؤسسة الإغاثة الإنسانية - بريطانيا	2008/5/26
41	الأيادي المسلمة Muslim Hands لندن - بريطانيا	2008/5/26

42	العون الإسلامي البريطاني لندن - بريطانيا	2008/5/26
43	مؤسسة سنابل الأقصى الخيرية- السويد	2008/5/26
44	مؤسسة أبرياء - النرويج	2008/5/26
45	جمعية إغاثة فلسطين - سويسرا	2008/5/26
46	صندوق فلسطين - النمسا	2008/5/26
47	مؤسسة الأقصى - جنوب افريقيا	2008/5/26
48	مؤسسة الإغاثة والمساعدات الانسانية (ihh) تركيا	2008/5/26
49	مؤسسة القدس الدولية وفروعها المركز الرئيس بيروت – لبنان	2009/5/5
50	مركز العودة الفلسطيني لندن - بريطانيا	2010/5/12
51	الجمعيه التركيه للتضامن مع الشعب الفلسطيني – فيدار تركيا	2010/5/31
52	هيئة تنسيق ودعم الانتفاضة	2012/2/12
53	ائتلاف العدل	2012/2/12
54	مؤسسة معاناة الأسر الفلسطينية واللبنانية	2012/2/12
55	صندوق الدعم الإنساني الركي التابع لمنظمة IHH تركيا	2012/2/12
56	هيئة الإغاثة الإسلامية - العالمية IR- Islamic Relief Worldwide بريطانيا	2014/6/19

أثر إغلاق المؤسسات في الواقع الفلسطيني

على صعيد المجتمع

حرمان آلاف الأيتام من التقديمات الاجتماعية

استهداف العمل النسائي الفلسطيني

حرمان المرضى بأمراض مستعصية من التغطية المالية لنفقات علاجهم

خسارة عشرات آلاف الأسر المعوزة للتقديمات الاجتماعية الضرورية

تقليل فرص الشباب الفلسطيني من متابعة الدراسة الجامعية

منع المرأة الفلسطينية من ميدان مهم للتدريب والتزود بالخبرات والعمل

دفع الفلسطينيين للخدمات الصحية المقدمة من قبل الاحتلال

زيادة نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني


على صعيد المقدسات
فقدان الأقصى لعشرات المرابطين والمرابطات
تحييد خط الدفاع الأول عن الأقصى
تثبيت موطئ قدم لليهود في الأقصى بشكل رسمي
التأثير في المواكبة الإعلامية الميدانية والمعاينة المباشرة لما يجري في الأقصى

أثر إغلاق المؤسسات في الواقع الفلسطيني

الأدوار الجليلة التي تقوم بها المؤسسات والهيئات العاملة للقدس في داخل المدينة أو خارجها، تشير إلى الفجوة الكبيرة التي تتركها هذه المؤسسات بعد حظرها وإغلاقها وعرقلة عملها، وبذلك ينجح الاحتلال بالاستفراد بالفلسطيني وإطاره المجتمعي. وبما أن تاريخ إغلاق المؤسسات العاملة للقدس يعود لسنوات عدة، فآثار الإغلاق موجودة ظاهرة، وهي أصناف مختلفة تشكل صورة المعاناة التي يتكبدها الفلسطيني تحت الاحتلال.

على صعيد المجتمع

شكل حظر الحركة الإسلامية وإغلاق 20 مؤسسة تابعة لها، آخر حلقات مسلسل إغلاق وحظر المؤسسات الفلسطينية، وقد كان لهذا القرار تداعيات كبرى على المجتمع الفلسطيني، خاصةً في المناطق المحتلة عام 1948 وفي القدس، فلا يمكن تناول هذا القرار من قبل الاحتلال بمنأى عن التقديمات الاجتماعية المختلفة التي تقدمها الحركة عبر مختلف المؤسسات التي تديرها. فقد عملت الحركة الإسلامية على إنشاء «المجتمع العصاميّ» وهي الفكرة التي طرحها الشيخ رائد صلاح بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، في إطار تأمين المجتمع

> شكلت المؤسسات العاملة للقدس عبر تقديماتها الاجتماعية، ومحاولة احتضان المجتمع الفلسطيني في القدس، نسقًا من بناء القدرات الذاتية.
>
> واستطاعت هذه المؤسسات على الرغم من الحاجات الكبيرة لمجتمع كامل، إنشاء حاضنة مجتمعية، ليستطيع الفرد والمجتمع على حد سواء الاعتماد على نفسه بعيدًا من محاولات الاحتلال إعادته لمنظوماته وما يترتب على ذلك من مخاطر.

الفلسطينيّ احتياجاته الذاتية، لتشكّل بديلًا من الخدمات العامّة التي تقدمها دولة الاحتلال، من ذلك تقديم المساعدة الفوريّة للمحتاجين والفقراء، ومساعدة الأيتام، وتقديم الدعم الشامل للطلبة الجامعيين، ويضاف إليها إقامة مؤسّسات تربويّة ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة وغير ذلك الكثير.

حاولت المؤسسات العاملة للقدس إنشاء حاضنة مجتمعية، تساهم في مساندة المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال، وشكلت مبادرة «المجتمع العصاميّ» إحدى هذه المحاولات لبلورة مجتمع يدير مؤسّساته ووجوده إدارة مستقلة بعيدًا عن الاحتلال، ضمن سيرورة العمل الخدماتي. وقد ساهمت المؤسسات الأهلية العاملة للقدس على إيجاد الحدّ الأدنى من الاعتماد على الذات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وما يتفرع عنهما من حاجات وخدمات مختلفة، تتصل مباشرة بالحياة اليومية للمجتمع المقدسي؛ الأمر الذي أتاح تحررًا جزئيًا من الضغوط التي تمارسها السلطات الإسرائيليّة على المجتمع والفرد[1].

كما تشكل هذه الاستراتجية الاجتماعية، مواجهةً واضحة للتمييز العنصري الذي تمارسه دولة الاحتلال، حيث شكلت «دولة الرفاه» الإسرائيلية نموذجًا لتهميش الفلسطينيين، عبر تقسيم هرمي للعطاءات والتغطية الاجتماعية، والتمييز المؤسسي الذي يستثني الفلسطينيين منه، ففي تقرير لـ «مراقب الدولة» في «إسرائيل» نُشر عام 2014، كشف عن وجود ما يزيد على تسعمائة ألف (مواطن) فقير بينهم 306 آلاف طفل لا يتناولون الطعام طيلة يوم كامل أو يضطرون لتقليص طعامهم الأساسي، ما

1 جدل العدد 26، مقال: مستقبل المجتمع العصامي بعد حظر الحركة الإسلامية، رنا إسعيد، مدى الكرمل، آذار/ مارس 2016.

حولها من «دولة رفاه» إلى دولة تضم مئات آلاف الجوعى بحسب التقرير، وتفيد المصادر بأن حوالي 60% من هؤلاء الفقراء من فلسطيني الداخل المحتلّ[1].

إذًا يُحدث غياب المؤسسات الفلسطينية فراغًا اجتماعيًا للفلسطينيين، وخصوصًا لدى الشرائح الأشد فقرًا، وهذه بعض الآثار المباشرة لغيات هذه المؤسسات عن ساحة العمل المجتمعي:

1. حرمان آلاف الأيتام من التقديمات الاجتماعية، ومع غياب المعلومة الدقيقة لمجمل عدد الأيتام الّذين تضرروا على مدى السنوات الماضية من غياب المؤسسات الراعية، نأخذ مثالًا عن حجم عمل «الجمعية الخيرية الإسلامية» التي أغلقها الاحتلال في الخليل، والتي وصل عدد الأيتام المستفيدين من



وقفة لمجموعة من الأيتام المحرومين من مخصصاتهم بعد حظر مؤسسات الحركة الإسلامية

1 وديع عواودة، إسرائيل من "دولة رفاه" لمليون جائع، الجزيرة نت 2014/4/9
http://goo.gl/oiVG4h

المساعدات أكثر من ستة آلاف يتيم[1]، وفي مثالٍ آخر يصل عدد الأيتام في الداخل الفلسطيني الذين حرموا من تقديمات «مؤسسة الإغاثة الإنسانية» لـ 23 ألف طفل يتيم[2].

2 خسارة عشرات آلاف الأسر المعوزة للتقديمات الاجتماعية الضرورية ومن العيش الكريم، وهي من أكبر الشرائح المتضررة بفعل إغلاق المؤسسات الفلسطينية، فهي تعيش حياةً قاسية من الفقر، نتيجةً لسياسات الإفقار التي يعتمدها الاحتلال. ومما يظهر ضخامة هذه الشريحة أن المستفيدين من جمعيات الخليل المغلقة يقدر بحوالي أربعين ألف فلسطيني يستفيدون



مظاهرة مندّدة بحظرة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون في كفركنا

1 عوض الرجوب، إغلاق الجمعيات يهدد حقوق فقراء فلسطين، الجزيرة نت 2014/6/26
http://goo.gl/vedkEi
2 الاحتلال يعاقب 23 ألف طفل فلسطيني يتيم، قدس برس، 2016/1/23:
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=14840

بشكل دائم، عدا عن الآلاف من الأسر التي تستفيد من التقديمات في شهر رمضان المبارك مما يزيد هذا العدد بشكلٍ كبير. ويصل عدد الأسر التي كانت تقدم لها مساعدات عينية ومادية من قبل المؤسسات الأهلية في الأراضي المحتلة عام 1948، لأكثر من 50 ألف أسرة في الداخل المحتلّ ومناطق الضفة الغربية وصولًا لقطاع غزة[1].

3 دفع الفلسطينيين للخدمات الصحية المقدمة من قبل الاحتلال والتي لا تُقدم إلا بمقابل ماديّ كبير، أو عبر إدخال الفلسطينيين لمنظومة التأمينات الصحية الاجتماعية المقدمة من قبل الاحتلال، والتي تتطلب شروطًا وإجراءات كثيرة ومضنية، وما تلبث أن تصبح أداةً في يد الاحتلال لزيادة الحصار على المقدسيين خاصة. فعلى سبيل المثال كان «اتحاد لجان العمل الصحي» في القدس، يقوم بإدارة برنامج الصحة المدرسية ويعمل على تقديم الخدمات الصحية لأكثر من 62 مدرسة مقدسيّة، ويستفيد من هذه الخدمات المقدمة عشرات الآلاف من الطلاب والهيئات التدريسية وأولياء الأمور[2]، كما يساهم عددٌ من هذه المؤسسات بتأمين التغطية المالية لنفقات علاج المرضى الفقراء في المستشفيات الإسرائيلية، حيث ليس من الممكن تقديم العلاج لهم، إلا في مشافٍ متخصصة يمتلكها الاحتلال.



زيادة نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني، حيث يقوم بإدارة وتشغيل هذه المؤسسات عشرات الموظفين، الذين وجدوا أنفسهم من غير عمل بشكل

1 الاحتلال يعاقب 23 ألف طفل فلسطيني يتيم، مرجع سابق.
2 الائتلاف الأهلي بالقدس يدين إغلاق إتحاد لجان العمل الصحي، فلسطينيو 48، 2015/5/10
http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1197685

مفاجئ، مما يفاقم عليهم الأعباء الاجتماعية والحياتية، وتصل بعض الأرقام غير الرسمية بعديد هؤلاء الموظفين لأكثر من 4 آلاف موظف وموظفة[1]، في مختلف المجالات والتخصصات.

5 استهداف العمل النسائي الفلسطيني، حيث تشكل النساء أطرًا فاعلة في مجمل المؤسسات الفلسطينية المغلقة، أو تقوم النساء بالإدارة والإشراف على عددٍ من المؤسسات التي تعنى بالقضايا النسائيّة، على تنوعها إعلاميّة كانت أو صحية أو ثقافية، مما يحرم المرأة الفلسطينية من ميدان مهم للتدريب والتزود بالخبرات، إضافةً للجوانب الحياتية المجتمعية، فهنّ إما موظفات في هذه المؤسسات أو مستفيدات منها ومن تقديماتها.



المرأة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال

1 لم يتوفر إحصاءٌ دقيق ورسمي، لعدد موظفي الجمعيات الأهلية المتضررين من قرارات الإغلاق.

6

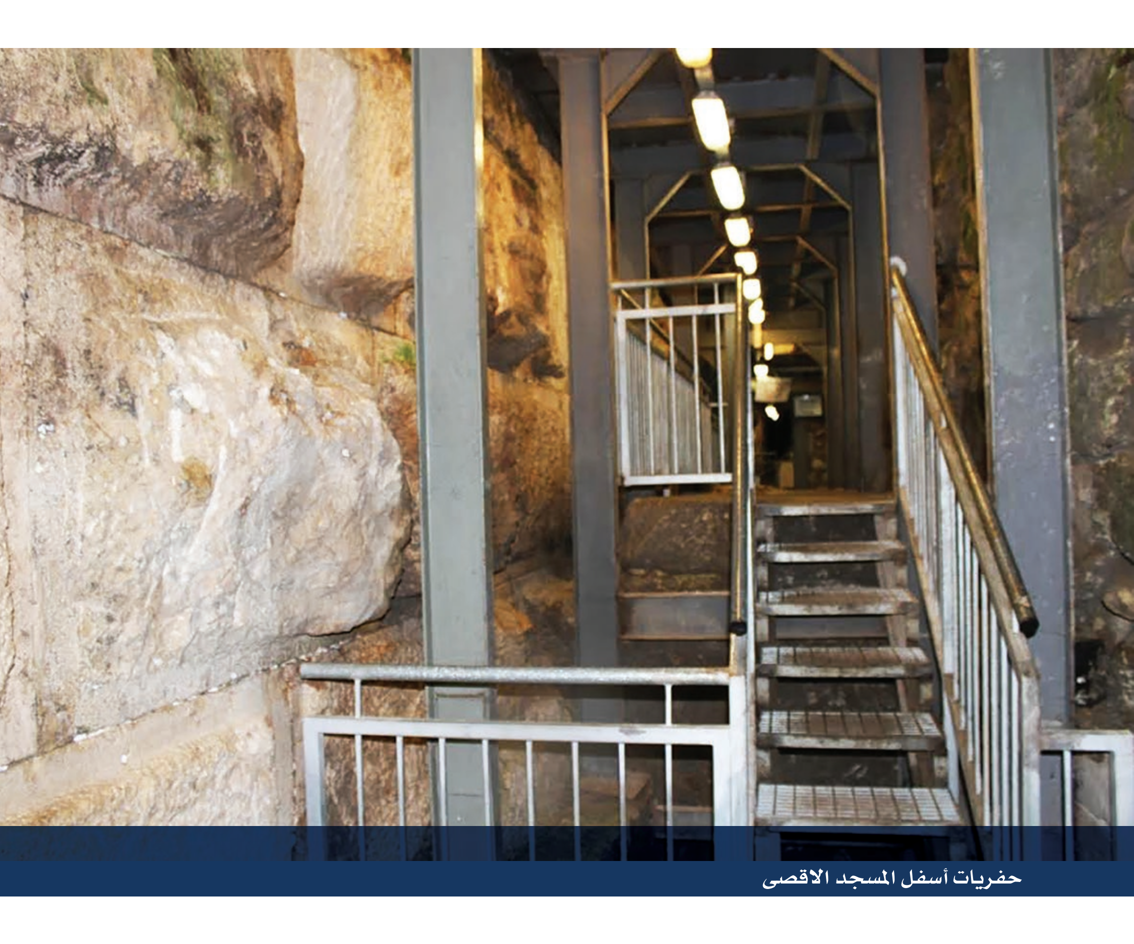
حرمان الشباب الفلسطيني من متابعة الدراسة الجامعية، حيث تقدم عدد من الجمعيات المغلقة، المنح التعليمية وخصوصًا في التخصصات الأكثر ندرةً والأكثر تكلفة، كما تقدم بعضها الدورات العلمية لمساعدة الطلاب التغلب على الصعوبات التعليمية، ومن الجوانب الدقيقة تأمين بعض المؤسسات وسائل نقل للطلاب – وخاصةً الفتيات- آمنة وبعيدة عن مضايقات المستوطنين وخصوصًا في المناطق المحتلة.

على صعيد المقدسات

تشكل المؤسسات الأهلية التي تهتم بالمقدسات وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، عقبة أمام الاحتلال الساعي لتقسيم المسجد الأقصى، فهي التي تقف خلف حلقات العلم وقوافل البيارق التي تعمر الأقصى بعشرات المرابطين والمرابطات، ومع أن غياب هذه المؤسسات لن يعني بالضرورة القضاء على حالة الرباط والتصدي في ساحات الأقصى، ولكنها ستؤثر فيها بشكلٍ كبير.

فعلى الصعيد الإعلامي، أثّر إغلاق المؤسسات المعنية بمتابعة انتهاكات الاحتلال، وما يقوم به من تدنيس في المسجد الأقصى وأسفله، في المواكبة الميدانية والمعاينة المباشرة لما يجري في الأقصى.

وعلى صعيدٍ آخر شكل حظر المؤسسات الأهلية التي تدافع عن المقدسات الإسلامية، والتي تتبع بمجملها الحركة الإسلامية، محاولةً من قبل الاحتلال لتحييد خط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى، خاصةً بعد منع الاحتلال الفلسطينيين من الضفة وغزة لمدينة القدس المحتلة إلا بتصريح، فأصبح المقدسيون وسكان الأراضي المحتلة عام



حفريات أسفل المسجد الاقصى

1948، الطوق الأول والأخير في وجه مخططات الاحتلال. ويرجّح مراقبون بأن يستغل الاحتلال تغييب المؤسسات المعنية بالمسجد الأقصى، ليشرع في تقنين الاقتحامات والصلوات التلمودية في المسجد الأقصى، ليثبت لليهود موطئ قدم فيه بشكل رسمي[1].

1 عوض الرجوب، حظر الحركة الإسلامية آخر حلقات حصار الأقصى، الجزيرة نت 2015/11/18
http://goo.gl/vedkEi

التوصيات

أمام الحملات التي يشنها الاحتلال لإعاقة وإغلاق المؤسسات، وانكشاف خططه الرامية لإزالة كل عقبة تعيق سياسات التهويد، لا بدّ من وضع خطط العمل والدراسات الجادة، على المستويات المحلية والدولية والرسمية لمواجهة الاحتلال ووضع البدائل الجادة للمؤسسات المغلقة، كما يتوجب على الأطراف المؤثرة في الساحة الفلسطينيَّة وعلى رأسها السلطة الفلسطينية أن تقوم بدورها المطلوب لمواجهة هذا الاستفراد السافر، فهي وقفة مع الحق الفلسطيني واستمرارية بقائه في مجتمعه. وهذه بعض التوصيات للمؤسسات الفلسطينيّة والجهات الفاعلة لمواجهة سياسات الإغلاق الإسرائيليَّة.

1. **تطوير استراتيجيَّات العمل المؤسَّسيِّ في المنظَّمات الأهليَّة الفلسطينيّة، لتكون على مستوى رفيع من الدقة والإتقان، ويتحول الاعتماد على الأشخاص بعينهم، إلى الاعتماد على العمل المؤسسي، ويحوله لحالة جادة ومنهجية، مع ضرورة نقل التجربة بين المؤسسات الفلسطينية، وعدم حصرها في مؤسسة واحدة وفي مجالٍ معيَّن، لتعميم الاستفادة قدر الإمكان. ما ينعكس على تسريع عودة العمل بعد إغلاق المؤسسة، إن كانت بأسماء وعناوين جديدة، أو بكوادر جديدة لكنها تحمل الرؤى والأهداف نفسها.**

2. **حرص المؤسسات والجمعيات على القاعدة الجماهيريَّة الصلبة، والعمل الشعبيّ المنظَّم، فهي تشكل الدِّرعَ الأهمَّ لهذه المؤسَّسات، وخصوصًا في وجه العدوان على القدس والأراضي المحتلة عام 1948، فالحراك الشعبيّ وإن لم يستطع كسر القرارات الإسرائيليَّة، فإنه قادرٌ على أقل تقدير الاحتجاج ورفض هذه القرارات، وتشكيل شبكة أمان مجتمعيَّة، عبر الكيانات الشعبية**

والعائلية والمناطقية لتصبح بديلًا مرنًا مع تطور أدوارها للمؤسسات المغلقة والتي لم يعد بالإمكان إعادة إحيائها بأسماء رسميّة واضحة.

3 الانخراط الفعليّ والحقيقي في هموم القطاعات الاجتماعيَّة المختلفة والعمل على تلبية احتياجاتها قدر الإمكان، وهو ما ينعكس إيجابًا في تشكيل وتعزيز القاعدة الجماهيرية الصلبة، فلا يعقل أن تهتم بعض المؤسسات الفلسطينية بجوانب وقضايا بعيدة عن واقع وهموم المجتمع، كما يصبح العمل على هذه الحاجات بوابةً لملء الفراغ الحاصل نتيجة غياب الدولة الراعية لحقوق المجتمع الفلسطينيّ.

4 تطوير التَّنسيق وتوحيد جهود المؤسَّسات الأهليَّة المتخصِّصة أو بين دوائرها العامَّة، مما يسمح للمؤسسة المغلقة تحويل مساحة عملها للمؤسسات الأخرى، مما يقللّ من الآثار الجانبية المترتبة على قرارات الإغلاق، وهو ما يستدعي وضع قواعد بيانيّة مشتركة، وتوحيد الرؤى والأهداف بشكلٍ أكثر عمقًا وفاعليّة. مع التأكيد على الصعوبات البالغة لتطبيق مثل هذه السياسات، نتيجة للانفصال الجغرافيِّ والسياسيِّ بين المناطق الفلسطينية المختلفة.

5 تعزيز العلاقة والتنسيق مع المنظّمات العربيّة والإسلامية والدَّولية العاملة في مجالات المجتمع المدنيّ والعمل الاجتماعي، للاستفادة من هذه الخبرات المختلفة، وتطويرها وفق الأولويَّات والحاجات الفلسطينيَّة.

6 وضع هذه العلاقة المنفتحة مع المؤسسات العالمية في سياق إعلامي، عبر تأليب الرأي العام الحقوقي الإقليمي والعالمي، ونشر الانتهاكات الإسرائيلية بحق المجتمع الفلسطيني ومؤسساته الفاعلة، فلم تغلق المؤسسات الأهلية الفلسطينية بمسوغات قانونية، بل بقوانين فضفاضة تعود لأكثر من ستين عامًا.

7 العمل على مد جسور الترابط مع المنظمات الإنسانية العالمية، المستقلة منها أو التابعة للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتسليط الضوء على ما يعاني منه الإنسان الفلسطيني، وتقديمه كنموذجٍ للاضطهاد العنصري والثقافي والاقتصادي في مواجهة التغوّل الإسرائيلي، وعدم حصر الصراع بالشق السياسي الذي يغلب عليه طابع الشجب والاستنكار والدعوات الفارغة للحفاظ على حل الدولتين.

8 تحويل لجنة المتابعة العليا في الأراضي المحتلة عام 1948 لتكون رافعةً للعمل المؤسسي، وعدم حصرها بالإطار السياسي والتحركات العامة والجماهيرية، وذلك عبر ضمّ ممثلين عن المهن «الصناعيين، المزارعين، المحامين...» والمؤسسات المُغلقة، مما يسمح بتكوين الإطار القادر على استيعاب المؤسسات المغلقة، كما يعمل على إيجاد البدائل المناسبة لها، وسد الثغرات الاجتماعية الناتجة عن غيابها.

9 العمل على اختراق المجتمع الإسرائيلي، عبر إشراك الأطياف والمؤسسات التي تدعي مناصرة حقوق الإنسان في مواجهة سلطات الاحتلال، إضافةً للشرائح الاجتماعية المهمشة من سياسات الاحتلال. مما يعزز وقع المطالبات على الرأي العام المحلي والعالمي. ولا بد من التنبه إلى السلبيات المحتملة لمثل هكذا خطوة قبل التنفيذ.

10

على السلطة الفلسطينية ألا تشكل عائقًا جديدًا في وجه المؤسسات الأهلية، وألا تتحرك في المناطق الفلسطينية التي تسيطر عليها من منطلقات حزبية وفي إطار تصفية حسابات فصائليّة. كما على السلطة أن تبتعد عن دور المتفرج وأن تقف مع المؤسسات المغلقة خصوصًا في مدينة القدس المحتلة عبر الدعم المادي والحقوقي، وعبر المشاركة في الدعم الإعلامي وتصعيد هذه القضايا في المنظمات الدوليّة التي تنتمي إليها السلطة.

ختامًا

مع تلاحق الاعتداءات التي تستهدف المؤسسات الأهلية المقدسية وتلك العاملة للقدس، وانحصار أفق عملها بشكلٍ كبير مع سنّ وتطبيق الاحتلال لمزيدٍ من القوانين العنصرية، التي تستهدف الإنسان والمجتمع، نرى أن المجتمع الفلسطيني يمر في سيرورة من التحول العميق، وربما يفضي هذا التحول إلى معركةٍ يكون فيها وحيدًا أعزل من مقومات صموده التي تشكل المؤسسات المقدسية إحدى أهم ركائزها.

تنوع المؤسسات التي أغلقها الاحتلال وحظرها يشير إلى خطة متعمدة لديه، لشلّ أي مُعيل للمقدسيين في مجالات حياتهم المختلفة من تعليم وصحة وإسكانٍ وحماية للمقدسات وعمل ثقافي واجتماعي وشبابي وبحثي وإعلامي وغير ذلك. وإدراك حجم الهجمة الإسرائيلية على تلك المؤسسات والهيئات يفرض على الأخيرة حالة من التكامل والانصهار المجتمعي، فعلاقتها مع المجتمع علاقة ترابط وتكامل، وهي تأتي من عمق وكينونة هذا المجتمع، وتغطي أبرز جوانب وحاجات هذا المجتمع. لذا لا يمكن للاحتلال أن يقضي على هذه الحالة من المواجهة والتصدي بحالٍ من الأحوال. فكما يقوم الشباب المنتفض والمقاومة الفلسطينية بمواجهة الاحتلال ميدانيًا وعسكريًا، تقوم هذه المؤسسات بالجانب الآخر من المواجهة، على الصعد الاجتماعية والثقافية والتوعوية.

المراجع

كتب ودراسات ومجلات:

- أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتوك: الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غريبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، 2008.
- إبراهيم الزاملي: فلسطين في التقارير البريطانية من عام 1917 حتى عام 1947، دار ابن رشد، القاهرة، ط 1، 2016.
- جدل العدد 26، مقال: مستقبل المجتمع العصامي بعد حظر الحركة الإسلامية، رنا إسعيد، مدى الكرمل، آذار/مارس 2016.
- عبلة محمود أبو علبة، المنظمات الأهلية الفلسطينية، المكتب الدولي للجمعيات الخيرية والإنسانية.
- عصام نصار (محرر)، القدس تاريخ المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط1، 2010.
- علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 1، 2001.
- لينا الطبال: مصادرة الأراضي الاستيلاء على الممتلكات: قانون أملاك الغائبين وسياسة اسرائيل في تشريع سلب الأملاك العربية في فلسطين، المركز اللبناني للأبحاث والإستشارات، 21 تموز/ يوليو 2010.
- مؤسسة القدس الدولية، ورقة معلومات «استهداف المؤسسات الفلسطينية الداعمة للقدس: سياسة إسرائيلية للاستفراد بالقدس والمقدسيين والمقدسات، بيروت، قسم الأبحاث والمعلومات 2015/11/19.

- نديم روحانا وأريج صباغ خوري (محرران)، الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا – فلسطين، 2011.

من الشبكة العالمية:

- 4 دوافع وراء حظر الاحتلال للحركة الإسلامية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/11/18.

- أوس داود يعقوب، خليل السكاكيني – مقال، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 2012/1/26.

- أطروحة دكتوراة: إسرائيل سرقت عشرات آلاف الكتب الفلسطينية لمكتبتها «الوطنية»، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية.

- استهداف مؤسسات القدس لإخماد دعمها لصمود المظلومين، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا.

- إغلاق المؤسسات المقدسية محاولة للتفرد بالإنسان المقدسي وتفريغ القدس، إسلام تايمز، 2011/10/27.

- إغلاق مباني ومصادرة ممتلكات جمعيتين خيريتين تعملان في الخليل بصورة قانونية مرخصة، MONITORING ISRAELI COLONIZATION ACTIVITIES in the Palestinian Territories، 26/3/2008.

- الاحتلال يعاقب 23 ألف طفل فلسطيني يتيم، قدس برس، 2016/1/23.

- الائتلاف الأهلي بالقدس يدين إغلاق إتحاد لجان العمل الصحي، فلسطينيو 48، 2015/5/10.

- توفيق محمد، لماذا حُظرت مؤسسة النقب للأرض والإنسان، فلسطينيو 48، 2016/1/11.

- حاييم وايزمن، مقال الجزيرة نت.
- حسين أبو حسين - استعمال قانون الطوارئ في إسرائيل، مداخلة ضمن مؤتمر أكاديمي حول «حظر الحركة الاسلامية ومستقبل العمل السياسي العربي»، تنظيم لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، فيديو:
https://www.youtube.com/watch?v=3TI4U9w8w-c
- رائد صلاح، مقال: هل يُنكر أحد هذه البصمات للحركة الإسلامية؟ بصمتها في نصرة القدس والمسجد الأقصى، موقع فلسطينيو 48، 2016/1/1.
- سلطات الاحتلال تمدد إغلاق أربع مؤسسات مقدسية وتغلق مداخلها بالشمع الأحمر، وكالة وفا.
- شهيد واعتقالات وإغلاق جمعيات بالخليل، صوت الشعب، 2014/6/20
- عمر خمايسي: حول الإعلان عن حظر الحركة الإسلامية بفلسطين، الجزيرة نت 2016/1/13.
- عمر خمايسي- «القانون وتطبيقاته في سياق الحركة الإسلامية» وتجربته مع القضاء الإسرائيلي مداخلة ضمن مؤتمر أكاديمي حول «حظر الحركة الاسلامية ومستقبل العمل السياسي العربي»، تنظيم لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، فيديو:
https://www.youtube.com/watch?v=kCRE1XK0Irg
- عوض الرجوب، إغلاق الجمعيات يهدد حقوق فقراء فلسطين، الجزيرة نت 2016/6/26.
- عوض الرجوب، حظر الحركة الإسلامية آخر حلقات حصار الأقصى، الجزيرة نت 2015/11/18.
- قائمة بأسماء المؤسسات الفلسطينية التي أغلقها الاحتلال، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2012/4/16.

- قانون الطوارئ البريطاني سلاح إسرائيل لهدم منازل فلسطينيين نفذوا عمليات، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية 1 آذار/ مارس 2014.
- محطات من تاريخ الجمعيات الأهلية – مقال، السفير الفلسطيني، كانون ثانٍ/ يناير 2011.
- مصطفى مصطفى، الصهاينة يسرقون حتى الكتب، صحيفة الأخبار اللبنانية، 19 كانون ثان 2013.
- الموسوعة الفلسطينية «نسخة الشبكة العالمية».
- مؤسسة الأقصى للوقف والتراث: إغلاق مؤسسة عمارة الأقصى لن يثنينا عن نصرة أقصانا، فلسطينيو 48، 2014/3/9.
- مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967، وكالة «وفا».
- ميرفت عوف، مقابلة صحيفة مع الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية، مجلة الفرقان الكويتية، 2012/1/2.
- نص قرار حظر «الحركة الإسلامية»... والمؤسسات، موقع عرب 48، 2015/11/17.
- نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، قانون بلا حدود.
- وديع عواودة، آفة المخدرات تستفحل في القدس، الجزيرة نت 2009/12/6.
- وديع عواودة، إسرائيل من «دولة رفاه» لمليون جائع، الجزيرة نت 2014/4/9.

الإدارة العامة - بيروت / لبنان
شارع الحمرا - بناية الساروﻻ - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

